عبد الواحد طه

حركة المقاومة العربية الإسلامية

في الأندلس بعد سقوط غرناطة

دار المدار الإسلامي

حركة المقاومة العربية الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة

تأليف
أ. د. عبد الواحد ذنون طه

دار المدار الإسلامي

الطبعة الأولى

حزيران/يونيو/الصيف 2004 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 5930/ 2004
ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-214-2
دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 ـ بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 14/6703 ـ بيروت ـ لبنان
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،
هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21 . 00218 ـ فاكس: 4442758 . 21 . 00218،
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com

مقدمة

تحظى الدراسات الأندلسية بكثير من الاهتمام لدى القارئ العربي، لأنها تنقله إلى تقصي عوالم الفردوس المفقود، وتطلعه على ما كان للعرب من دور بارز في الحضارة والتاريخ في ذلك الجزء القصي من الدولة العربية الإسلامية. ولقد أدرك المؤرخون والكتّاب هذه الحقيقة فحبَّرت أقلامهم دراسات عديدة في هذا المجال. ولكن ما تزال هناك ثغرة في هذا التاريخ الفريد، هي ندرة المؤلفات العربية عن أحوال الشعب الأندلسي، لا سيما بعد انتهاء الحكم العربي وسقوط غرناطة، حيث يود الكثير من المهتمين بهذا التاريخ أن يعرفوا ما الذي حل بذلك الشعب الحي الذي رفع راية العروبة والإسلام عالية فوق ربى شبه الجزيرة الآيبيرية.

أين هو ذلك الشعب العربي في الأندلس؟ وكيف تم محوه محواً تاماً من الوجود؟ بحيث لم يعد لأفراده كيان كأمة، على الرغم من أنهم كانوا، ولثمانية قرون كاملة، أمة متميزة عن سائر الأمم. وما هي ردود فعلهم إزاء محاولات القهر والإكراه لطمس معالم عروبتهم وعقيدتهم على مدى مائة وثلاثة وعشرين عاماً بعد سقوط غرناطة؟

إن محاولة الإجابة عن كل هذه الأسئلة وكثير غيرهما مما يتعلق بنضال العرب ومقاومتهم وتشبثهم للدفاع عن تراث آبائهم وأجدادهم في الأندلس، تشكل المباحث الأساسية التي تم تناولها في هذا الكتاب، وذلك بأسلوب علمي مبسط ليسهل على القارئ تتبع الأحداث بيسر. كما زوِّد الكتاب بالهوامش الموثقة ليتمكن من يرغب بالمزيد من التعمق، الرجوع إلى الموارد التي نهلت منها هذه الدراسة.

أما ترتيب مباحث الكتاب، فقد تم بالشكل الآتي:

المبحث الأول: سقوط غرناطة ومعاهدة التسليم.

المبحث الثاني: سياسة الاضطهاد بعد سقوط غرناطة وبداية المقاومة.

المبحث الثالث: استمرار الاضطهاد بعد عهد الملكين الكاثوليكيين.

المبحث الرابع: ثورة البشرات الثانية 976 ـ 979هـ/ 1568 ـ 1571م.

المبحث الخامس: المقاومة السلبية والتشبث بالعقيدة والثقافة العربية الإسلامية.

المبحث الأول

سقوط غرناطة ومعاهدة التسليم

مملكة غرناطة هي آخر الممالك العربية الإسلامية التي قامت في الأندلس، وسقوطها يمثل انهيار الوجود العربي الإسلامي في شبه الجزيرة الآيبيرية، الذي دام نحو ثمانية قرون. وقد سبق سقوط غرناطة، استيلاء الممالك الإسبانية بالتدريج على القواعد العربية المهمة في البلاد. وكانت البداية سقوط مدينة طليطلة Toledo، حيث استولى عليها الفونسو السادس Alfonso VI عام 478هـ/ 1085م، ثم سرقسطة zaragoza التي سقطت عام 512هـ/ 1118م بيد الفونسو الأول المحارب Alfonso I، وأخيراً قرطبة cordoba واشبيلية Sevilla اللتين استولى عليهما فرناندو الثالث Fernando III في 633هـ/ 1236م و647هـ/ 1248م على التوالي. وتخلل هذه الانتكاسات سقوط الكثير من المدن والنواحي الأخرى التي تقل في أهميتها عن القواعد الكبرى التي أشرنا إليها.

كان عدد كبير من السكان العرب المسلمين يلتجئون إلى غرناطة

Garnata قبل سقوطها عام 897هـ/ 1492م، وذلك حينما تتعرض مدنهم إلى سيطرة الممالك الإسبانية. ولهذا أصبحت هذه المملكة الأمل الوحيد لهؤلاء السكان الذين فضلوا الارتحال إليها للعيش تحت ظل الحكم العربي الإسلامي لممارسة شعائر دينهم، واستخدام لغتهم العربية بحريَّة. ولكن الخطر الإسباني امتد ليشمل هذه البقعة العربية الأخيرة في شبه الجزيرة الآيبيرية، لا سيما بعد أن تلقى دعماً معنوياً ومادياً كبيراً باتحاد مملكتي قشتالة Castil وأرغون Argon بعد زواج الأمير فرديناند الأرغوني من إيزابيلا Isabella القشتالية سنة 874هـ/ 1469م. وكان كل من هذين الملكين اللذين عرفا باسم الملكين الكاثوليكيين يطمح إلى توسيع السلطة السياسية للمملكة الجديدة الموحدة، وذلك بالسيطرة على المزيد من الأراضي التي كانت بيد مملكة غرناطة. وكانت الملكة إيزابيلا على وجه الخصوص متعصبة جداً، وتحلم باليوم الذي تسود فيه الكاثوليكية جميع إسبانيا، بحيث لا يسمع صوت سواها، لهذا كان من الطبيعي أن تعقد هي وزوجها العزم على التخلص من آخر المعاقل العربية في البلاد، أي مملكة غرناطة، وأن يؤججا الروح الصليبية لحرب الاسترداد الإسبانية التي ابتدأها من قبلهما الملوك الإسبان في شبه الجزيرة الآيبيرية[1].

ابتدأ الإسبان بالاستيلاء على المناطق المحيطة بغرناطة، ثم عسكروا في جنوب غرب المدينة في مرج غرناطة، حيث قاموا ببناء معسكر أطلق عليه اسم بلدة شنتفي Santa fe[2]، أو (الإيمان المقدس).

---

(1) A.Mackay, Spain in the Middle Ages, London, 1997, P.205.

(2) مجهول المؤلف، نبذة العصر في أخبار بني نصر، نشر: الفريد البستاني، المغرب، 1930، ص37.

وابتدأوا من هذا المعسكر بالإغارة على المدينة وتشديد الحصار عليها. ولم تنفع محاولات سكان المدينة البطولية في رد الجيش المهاجم، أو تخليص المدينة لكثرة عدد المهاجمين، وقلة الأقوات داخل المدينة. وقد استمر الحصار نحو سبعة أشهر، خسر فيها العرب كثيراً من فرسانهم ورجالهم، وانقطعت عنهم المؤن التي كانت تأتيهم من جهة جبال شلير أو الثلج Sierra Nivada بسبب نزول الثلج والأمطار، الأمر الذي اضطرهم إلى قبول المفاوضات مع العدو من أجل إيقاف القتال وتسليم المدينة[3].

أرسل الأمير أبو عبد الله محمد بن علي ملك غرناطة الأخير مندوبيه إلى الملك فرديناند للمفاوضة من أجل الحصول على شروط جيدة نظير تسليم المدينة. وقد أسفرت المفاوضات عن عقد معاهدة بين الأمير أبي عبد الله، وبين ملكي قشتالة وأرغون في 21 محرم 897هـ/ 25 تشرين الثاني 1491م. وتضمنت هذه المعاهدة شروطاً عديدة تبلغ سبعة وستين شرطاً حسب المصادر العربية[4]، أو ستة وخمسين شرطاً حسب المصادر القشتالية[5]. ويرى الدكتور محمد عبده

(3) المصدر نفسه، ص39 ـ 41، أحمد بن محمد المقري، نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، 4/ 524 ـ 525.

(4) المصدر نفسه: 4/ 525 ـ 526، وانظر: أحمد بن خالد الناصري السلاوي، كتاب الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، الدار البيضاء، 1955: 4/ 104.

(5) انظر: محمد عبد الله عنان، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، القاهرة، 1966، ص230 ـ 236 حيث اعتمد في معلوماته عن معاهدة التسليم على وثيقتين قشتاليتين، الأولى: محفوظة في دار المحفوظات العامة في سيمانقا Simancas برقم: 207 ـ 11 R.R. والثانية: وثيقة فرناندو دي تافرا، أمين الملكين الكاثوليكيين، وهي محفوظة بمجموعة دي تافرا ببلدية غرناطة، وقد نشرت ضمن مجموعة وثائق غرناطة:

Las Capitulaciones Para la Entrega de Granda, por Miguel Garrido Atienza,

حتاملة[6]، أنه يمكن التوفيق بين هذا التناقض باعتبار أن الشروط الأخيرة كانت ضمن معاهدة سرية سابقة، ثم زيدت الشروط بعد ذلك في أثناء المفاوضات اللاحقة.

تعهد الملكان الكاثوليكيان بأمور كثيرة لسكان غرناطة، منها تأمين الصغير والكبير في النفس والأهل والمال، وإبقاء الناس في أماكنهم ودورهم ومحلاتهم وعقارهم، ومنها إقامة شريعتهم على ما كانت عليه سابقاً، ولا يحكم عليهم أحد إلا بقوانينهم، وأن تبقى المساجد والأوقاف كما كانت، وأن لا يدخل الإسبان دار عربي، ولا يغضبوا أحداً، وأن لا يُولَّى على المسلمين إلا منهم، وأن يُطلق سراح جميع الأسرى في غرناطة، ولا يمنع من أراد العبور إلى العدوة (المغرب)، بل تُهيَّأ لهم السفن اللازمة ليحملوا أحراراً إلى المكان الذي يرغبون فيه، وأن لا يؤخذ أحد بذنب غيره، وأن لا يُقهر من أسلم على الرجوع إلى دينه، ولا يُعاقب من قتل جندياً أثناء الحرب، ولا يُكلف الأهالي بضيافة جنود الدولة، ولا تُزاد عليهم المغارم، ولا يُكرهون على وضع علامة مميزة لملابسهم، ولا يدخل الإسبان إلى مساجدهم، ولا يُمنع مؤذن، ولا مصلٍّ، ولا صائم ولا غيره من أمور دينه، ويُعاقب من ينتقص أو يسخر منه، وأن يوافق على كل الشروط ويوقعها «صاحب روما» أي البابا[7].

Granada 1910. PP. 269 - 295.

وقارن: محمد عبده حتاملة، التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين، شركة المطابع النموذجية، عمان، 1980، ص11.

(6) محنة مسلمي الأندلس عشية سقوط غرناطة وبعدها، مطابع دار الشعب، عمان، 1977، ص55، هامش(3).

(7) نبذة العصر، ص41 ـ 45 نفح الطيب: 4/ 525 ـ 526.

إن الشروط الآنفة الذكر هي تركيز لما أورده المقَّري في كتابه نفح الطيب، ومؤلف نبذة العصر في أخبار بني نصر، ويمكن للقارئ أن يطَّلع على الملخص الجيد الذي قدمه الأستاذ محمد عبد الله عنان لهذه الوثيقة[8]، أو يرجع إلى نصوصها الكاملة التي أوردها الدكتور محمد عبده حتاملة[9]، وهي جميعاً تشير إلى تحوط العرب المسلمين في الإشارة إلى كل صغيرة وكبيرة في تنظيم أمور حياتهم الجديدة، منعاً لحدوث التلاعب، أو التراجع عن الوعود المدونة في المعاهدة.

تعهد الملكان الكاثوليكيان بتنفيذ شروط هذه المعاهدة جميعها بحرفيتها دون أي تعديل من زيادة أو نقصان مهما كانت الأسباب وأن تبقى على حالها دون تغيير أي حرف أو إبداله إلى الأبد، ولا يجوز لمن يخلف الملكين أو يخلف أبناءهما أو حفدتهما، نقض أي بند من بنودها. وقد عُممت المعاهدة على جميع الأمراء والوزراء والقادة والرهبان والشعب، وصدر مرسوم يهدد كل من يجرؤ على المس ببنودها، كما أدى الملك فرديناند والملكة إيزابيلا، وسائر من حرروا الشروط، القسم بدينهم وأعراضهم أن يصونوا المعاهدة إلى الأبد، وعلى الصورة التي انتهت إليها وحررت بها[10].

وكانت بنود المعاهدة المفصلة كفيلة أن تضمن لمن تبقى للعرب المسلمين في الأندلس ممارسة حريتهم ولغتهم وشعائر دينهم،

---

(8) نهاية الأندلس، ص230 ـ 236.

(9) التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين، ص19 ـ 54.

(10) المرجع نفسه، ص54، وقارن:

W.H Prescott, History of the Reign of Ferdinand and Isabella, Abridged and edited by: C. Harvery Gardiner, London, 1962, p. 147.

وأنظمتهم القانونية، وعاداتهم الاجتماعية، لو حفظ الإسبان عهودهم، ولم ينقضوا الشروط التي أقسم الملكان على تنفيذها واحترامها. ولكن التعصب الأعمى لم يسمح للأمور أن تسير على وفق ما جاء في المعاهدة التي لم تكن سوى ستار للغدر والخيانة[11]، فلم يستطيع الإسبان بعد أن سيطروا على غرناطة أن يحفظوا عهودهم، ويفوا بكلمتهم التي أقسموا على احترامها، فجرت ممارسات لا إنسانية كثيرة، تناولت بقايا العرب والمسلمين في الأندلس، أدت إلى ردود فعل قوية تمثلت بحركة المقاومة التي قادها هؤلاء السكان الذين أسقط في يدهم، وخاب أملهم في إمكانية التعايش مع الوضع الجديد، بعد ما شهدوه من تنكر للعهود واستباحة للحرمات. ونشير في المبحث الآتي إلى أهم هذه الممارسات والاضطهادات التي وقعت على سكان غرناطة وغيرها من مدن ونواحي الأندلس نتيجة لانتهاء النفوذ السياسي للعرب، واستيلاء الإسبان على مقاليد السلطة فيها. ولا شك في أن الإشارة إلى تلك السياسة القمعية، التي هدفت إلى اضطهاد العرب وإرهابهم وإكراههم للتخلي عن ديانتهم، وصهرهم بالقوة ضمن المجتمع الجديد، ضرورية لأنها تمهد الطريق لتبيان أسباب وعوامل المقاومة العربية الإسلامية التي أعقبت سقوط غرناطة.

---

(11) نبذة العصر، ص43، وانظر: عبد الكريم التواني، مأساة انهيار الوجود العربي بالأندلس، الدار البيضاء، 1967، ص467 ـ 472، عبد الواحد ذنون طه، تحالف الممالك الإسبانية وأثره على سقوط غرناطة، مجلة البحث العلمي، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي، العدد 34، الرباط، 1984، ص77.

المبحث الثاني

سياسة الاضطهاد
بعد سقوط غرناطة وبداية المقاومة

نصت المادة السابعة من معاهدة التسليم على السماح للأشخاص الذين يرغبون في العبور إلى المغرب، وتسهيل مهمتهم بتوفير السفن لنقلهم مجاناً خلال السنوات الثلاث الأولى. أما من يعبر بعد ذلك فعليه دفع دوبلة واحدة (وهي عملة ذهبية أسبانية قديمة) فقط عن كل شخص[12].

وقد حاول كل من فرديناند وإيزابيلا وسعهما لإغراء السكان العرب على مغادرة مملكة غرناطة، وذلك بتقديم المساعدات لهم في هذا السبيل. فعبر إلى شمال إفريقيا نحو ستة آلاف عربي مع الملك المخلوع، كذلك هاجر عدد كبير من أهالي غرناطة والمناطق المحيطة

(12) انظر: حتاملة، التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين، ص23.

بها. ولكن بقيت بعض الأسر الغنية في غرناطة، ونيط بالنبلاء من أفرادهم مهام في الإدراة الملكية من أجل استرضائهم(13). وقد أورد لنا المؤلف المجهول لكتاب نبذة العصر تقييداً اطّلع عليه فيه معلومات على درجة كبيرة من الأهمية تخص المهاجرين من الأندلس بعد سقوط غرناطة، والأماكن التي خرجوا منها، ومقاصدهم التي توجهوا إليها في المغرب(14).

وتشير هذه الموجة الكبيرة من الهجرة إلى عدم ركون بعض العرب في غرناطة إلى المواثيق التي تعهد بها السادة الجدد في معاهدة التسليم. ومع هذا فقد ظل في البلاد عدد كبير من العرب المسلمين الذين خدعوا بالوعود، واطمأنوا إلى سياسة الاعتدال النسبية التي مارسها الإسبان في السنوات الأولى التي أعقبت سقوط المدينة وعاش هؤلاء فعلاً بضع سنوات من الهدوء والسكينة، بعد أن اشتروا أملاك الراحلين بأبخس الأثمان(15).

ويعود السبب في الهدوء النسبي الذي ساد غرناطة بعد أن احتلها الإسبان إلى جهود اثنين من المسؤولين اللذين عينتهما الملكة إيزابيلا لتولي أمور غرناطة، وكان أحد هؤلاء ينتمي إلى أسرة ميندوزا Mendoza وهو كونت تنديا count de tendilla، الآخر هو هرناندو ذي تلافيرا Hernando de talavera الذي أصبح أسقفاً للمدينة. وقد عيِّن

(13) J.H Elliot, Imperial Spain 1469 - 1716, Edward Amoid [publishers] L.T.D, London 1969, p.39.

(14) نبذة العصر، ص48.

(15) أحمد بن محمد المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه، القاهرة، 1939، أعيد طبعه في المغرب، 1978: 1/ 67، وانظر: عنان، نهاية الأندلس ص294.

الكونت تنديا قائداً وحاكماً عاماً للمدينة، كما نيطت به أيضاً الإدارة المدنية. وكان هذان الاثنان يدركان الظروف التي جرى فيها تسليم المدينة، ولهذا فقد ارتأيا أنه من الحكمة أن تسير الأمور في بادئ الأمر على وفق شروط التسليم، من أجل سيادة الهدوء والسكينة في المدينة[16].

ولكن هذا الهدوء لم يستمر سوى سبع سنوات، ابتدأت بعدها السياسة الإسبانية بالتغير إزاء العرب المسلمين المقيمين في غرناطة وبقية المناطق الأخرى. فنقضت شروط الصلح الواحدة تلو الأخرى، وتخلى فرديناند عن وعوده، وحاول أن يحوّل رعاياه من العرب المسلمين إلى المسيحية، خلافاً لما جاء في شروط استسلام المدينة. وقد سبق ذلك شن حملة من الاضطهادات تمثلت بفرض المغارم الثقيلة، ومنع الأذان من الصوامع، والأمر بخروجهم من غرناطة إلى النواحي والقرى والمجاورة[17].

ويبدو أن الملك فرديناند كان يخشى في أول الأمر عواقب التسرع في إظهار نياته الحقيقية إزاء رعاياه الجدد، لأن الأمن لم يكن قد توطد بعد في المناطق التي سيطر عليها مؤخراً، ولأن السلاح لم ينزع تماماً من أهالي غرناطة وما حولها، ولذلك فإن الضغط ربما يؤدي إلى الثورة. ولكن السياسة الإسبانية كانت تخشى دائماً العرب المسلمين المقيمين في البلاد، والذين أطلق عليهم منذ سقوط غرناطة اسم الموريسكيين Los Moriscos وهو تصغير لكلمة Moros أي العرب

---

(16) Jean Plaidy, The Spanish Imquisition, [Boock Club Associates], London, 1978, p. 223.

(17) نبذة العصر، ص44، وقارن: نفح الطيب: 4/ 527، أزهار الرياض: 1/ 68 ـ 69.

المسلمين الذين تم تنصيرهم، وظلوا في شبه الجزيرة الآيبيرية[18]. ولكنها كانت تدرك أيضاً مدى أهميتهم الاقتصادية، لأنهم كانوا من أهم عوامل النشاط والرخاء في إسبانيا، نظراً لبراعتهم المشهورة في الزراعة والصناعة والعلوم والفنون، وكانوا على الجملة من أفضل العناصر التي يمكن أن تضمهم الدولة[19].

ولكن السياسة الإسبانية كانت في ذلك الوقت أداة طيعة في يد الكنيسة التي كانت تجيش بنزعتها الصليبية، وتضطرم رغبة في القضاء على البقية الباقية من الأندلسيين في إسبانيا. وكانت ترى أن وجود كتلة كبيرة من هؤلاء في منطقة غرناطة وغيرها من مناطق إسبانيا، مثل بلنسية Valencia وسرقسطة، وغيرها من مناطق أرغون وقشتالة، يمكن أن يسبب مشاكل كثيرة، لا سيما أن هؤلاء يرتبطون منذ أيام مملكة غرناطة بصلات وثيقة مع ثغور المغرب في شمال إفريقيا[20].

وقد استغلت الكنيسة تعصب الملكة إيزابيلا، وعلاقتها الوثيقة مع الأساقفة والرهبان، حتى أصبحت على حد تعبير الدكتور محمد عبده حتاملة «بمثابة ورقة رابحة في أيديهم، يستطيعون استغلالها عندما يشاؤون»[21]. هذا فضلاً عن الدور الفعال لبعض رجالات الكنيسة

---

(18) أطلق عليهم أحد الكتّاب المحدثين اسم «الموراركة» في محاولة لتعريب اللفظ، انظر: عادل سعيد بشتاوي، الأندلسيون المواركة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط2، دمشق، 1985، ص7. وقد فضلنا في هذا الكتاب تسميتهم باسمهم الحقيقي: (الأندلسيون) أو العرب المسلمون.

(19) CH. Lea, History of the Moriscos of Spain, their conversion and expulsion, London, 1901, p. 7.

نقلاً عن: عنان، نهاية الأندلس، ص296.

(20) انظر: عنان، المرجع السابق، ص296.

(21) التنصير القسري لمسلمي الأندلس، ص60.

الذين كانوا يحظون بمؤازرة البابا، وثقة الملكين الكاثوليكيين. ويأتي على رأس هؤلاء الأب خيمينيث دي سيسنيروس Francisco Jimenez de Gisneros مطران طليطلة ورئيس الكنيسة الإسبانية.

حاول أهل غرناطة التأقلم مع الوضع الجديد، على الرغم من المضايقات التي ابتدأت منذ دخول الإسبان إلى المدينة. فلقد سيطر النبلاء على مساحات شاسعة من الأراضي والأملاك التي كانت للأندلسيين الذين أصبحوا بعد ذلك أتباعاً لهؤلاء السادة الجدد. ثم فرضت عليهم الضرائب ومنعوا من أداء شعائرهم الدينية علناً، وبذلت محاولات مستمرة لإقناعهم بالتخلي عن عقيدتهم، وقطع صلاتهم بتاريخهم وحضارتهم. واستعملت في هذا السبيل أساليب الإرهاب والبطش والتعذيب التي ابتدأت أولاً بمزاحمة الإسبان لأهل غرناطة على الأرض، ثم على لقمة العيش، وأخيراً على الدين والتاريخ واللغة[22].

ولما تبين للسلطة إصرار الأندلسيين على التمسك بعروبتهم ودينهم، جنحت عندئذٍ إلى سياسة العنف والمطاردة، فأخذت تعدِّل وتحوِّر في بنود ونصوص معاهدة التسليم وتفسرها لصالحها، بل وتحرِّف شروطها الواحد تلو الآخر، إلى أن نقضتها جميعاً، فزالت حرمة أهل غرناطة، وأدركهم الهوان والذلة، واستطال عليهم الإسبان وأكرهوهم على اعتناق ديانتهم[23].

ثم ازدادت حالة عرب غرناطة سوءاً بعد وصول رئيس الكنيسة الإسبانية إليها، الكردينال خيمينيث، وذلك بدعوة من الملك فرديناند

(22) قارن: بشتاوي، الأندلسيون الموراكة، ص90.

(23) نبذة العصر، ص44، أزهار الرياض: 1/ 68.

فوصلها في سنة 905هـ/ 1499م ليكون مسؤولاً مباشراً عن الجماعات التبشيرية التي تعمل على تنصير أهلها. فأمر بجمع فقهاء المدينة، ودعاهم إلى اعتناق المسيحية، وحاول إغراءهم بالهدايا والتحف(24). ولما لم تنجح هذه الطريقة مع معظم هؤلاء، استعمل الوعد والوعيد، بل أمر بالقبض على أحد كبار هؤلاء الفقهاء وأودعه السجن بسبب اعتذاره عن إصدار فتوى يبيح فيها لأبناء جلدته التخلي عن عروبتهم ودينهم. وقد عذِّب وحُرم من الطعام لعدة أيام، ومع ذلك لم ينجح الأب خيمينيث في الحصول على تلك الفتوى المطلوبة. ولكنه استطاع أن يزيف على لسان هذا الرجل ما يفيد بدعوة أهل غرناطة إلى مجاراة الإسبان واعتناق ديانتهم(25).

لم يتأثر بهذا الأسلوب سوى جماعات ضئيلة جداً من أهل غرناطة، بينما ظل الباقون على موقفهم، الأمر الذي زاد في غضب خيمينيث وإصراره على تحويلهم جميعاً إلى المسيحية. ولكنه وجد أن من المستحيل تنفيذ هذا الأمر دون قطع ارتباط هؤلاء العرب بتاريخهم، لهذا فقد أمر عماله في عام 905هـ/ 1499م بالطواف على أهل غرناطة لتسليم ما لديهم من مخطوطات عربية، ومصاحف، وحَمْلها إلى ساحة المدينة العامة في ميدان باب الرملة. فجمعت عشرات الألوف من هذه الكتب التي تشمل مختلف العلوم، والآداب، والأحاديث، وغيرها، وأشعلت فيها النيران، ولم يستَثْنِ منها سوى ثلاثمئة من كتب الطب

(24) W. Montgomery watt, A History of Islamic Spain, Islamic surveys 4, Edinburgh, 1967, p 3=4 152.

(25) انظر: بشتاوي، المرجع السابق، ص92 ـ 93، وقارن.

Plaidy, Op. cit.pp. 224 - 226.

والكيمياء والرياضيات، وغيرها من المواضيع التي كان بحاجة إليها لسد النقص في الجامعة الجديدة التي أنشأها في مدينة قلعة هنارس Aicala de Hanares[26]. وهكذا ذهبت ضحية هذا الإجراء التعسفي اللامسؤول عشرات الألوف من الكتب العربية القيّمة التي أنتجها الفكر العربي الإسلامي في الأندلس. وقد قدَّر البعض عددها بثمانين ألف مخطوط عربي، في حين يبالغ البعض الآخر، لا سيما روبليس Robles الذي كتب ترجمة لحياة خيمينيث، فيجعلها مليوناً وخمسة آلاف كتاب[27].

ومهما يكن موقف المؤرخين من عدد هذه الكتب، فإنها دون شك كانت كثيرة جداً، وقد قُصد منها عزل العرب عن تاريخهم ودينهم، والتخلص من أية إشارة إلى اللغة العربية، ومصادر التشريع الإسلامية كالقرآن الكريم، والسّنة النبوية، وكتب التراث الأخرى. وقد خلقت هذه الأفعال جواً مشحوناً بالتوتر بين أهالي غرناطة، الذين رأوا في الدخان المتصاعد من حرق هذه الذخائر الثمينة تحذيراً مباشراً مما ستحمله لهم الأيام. وربما تأتي مناسبات أخرى تكون فيها الأجساد البشرية هي التي تحرق بدلاً من الكتب، لا سيما وأن الرجال الذين قاموا بعملية الإحراق هم من أتباع الكردينال خيمينيث، المسؤول العام عن محاكم التفتيش في إسبانيا. ولم يكن عرب غرناطة وحدهم الذين نظروا إلى هذا العمل باشمئزاز ورعب، بل إن رجالاً من أمثال كونت تنديا وتلافيرا حذروا خيمينيث أنه تمادى في موقفه وذكروه بمعاهدة

---

(26) Prescott, Op. Cit, p.204.

(27) Pascual de Gayangos, the History of the muhammedan Dynasties in spain, New York, 1964, reprint of London edition 1840 - 43, vol.i.pp.vlll - lx,p.vlll, not2, cit, Rebilion de los morsicos, p.104.

التسليم، وأن هؤلاء الذين يعمل على تنصيرهم بالإكراه لا يمكن أن يكونوا مسيحيين حقيقيين، ولكنه لم يبال بهذه النصائح، واستمر في سياسته الهوجاء[28].

ومما زاد في توتر الوضع، إصرار رجال خيمينيث على ممارسة الأعمال الإرهابية في اضطهاد السكان وحملهم على التنصر بالإكراه في الحالات التي فشلت فيها الرشوة[29]. لا سيما سكان حي البيازين، الذين تعرضوا أكثر من غيرهم لمضايقات السلطة الإسبانية، ورجال خيمينيث، وحُوّل مسجدهم إلى كنيسة سميت باسم «سان سلفادور»، وأكرهت فتياتهم على الاقتران القسري برجال الإسبان، كما أجبر رجالهم على الزواج بالنساء الإسبانيات، وذلك من أجل القضاء النهائي على كل أمل في بقاء روح العروبة والإسلام في نفوسهم. فكانت هذه السياسة المتعصبة التي لا تعرف الرحمة، والتي نفذت من قبل الإسبان، وبرضا الملكين الكاثوليكيين، هي العامل الرئيس الذي أدى إلى إشعال نار الانتفاضة في هذا الحي عام 905هـ/ 1499م[30].

---

(28) Plaidy, op. Cit. p228.

(29) S.M. Imamuddin, Moriscos, Islamic Culture, Vol, 33, 1959. p.88.

وانظر: الترجمة العربية لهذا المقال «الموريسكيون»: عبد الواحد ذنون طه، دراسات أندلسية، الموصل، 1986، ص251 ـ 266.

(30) انظر: حتاملة، التنصير القسري لمسلمي الأندلس، ص73 ـ 74.

انتفاضة حي البيازين

كان هذا الحي التابع لمدينة غرناطة مكتظاً بالسكان، وقد قدَّر أحد المؤرخين الإسبان عدد الأسر العربية التي كانت تقطنه بعشرة آلاف أسرة، أي إنه كان يضم نحو خمسين ألف عربي[31]، بلغ بهم التوتر أقصى مداه نتيجة لمحاولات الأب خيمينيث المتكررة في الضغط عليهم بشتى الوسائل. وكانت ممارسات عماله تثير فيهم الغضب والثورة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الغليان، بعد وقوع صدام بين أهل الحي وبعض رجال خيمينيث، ومنهم خادمه سالثيدو Salcedo الذي اعتدى بالاشتراك مع أحد مفوضي الشرطة على فتاة عربية في ساحة باب البنود Lo Plaza Bibe Bonuts فهب سكان البيازين في انتفاضة عارمة، استجابة لصراخ تلك الفتاة، ففر الخادم، وقتل مفوض الشرطة من قبل أحد الشباب العرب المقيمين في الحي[32].

---

(31) Luis del Marmal Carvajal, Historia de lo rebelion y castigo de los morsicos del Reino de Garnada, Madrid, 1797, Libro, lv capt. xxx, p. 226.

نقلاً عن حتاملة، التنصير القسري ص121.

(32) انظر: حتاملة، التنصير القسري، ص75 ـ 76، وقارن: أسعد حومد، محنة العرب في

بعد سريان أخبار هذه الحادثة طاف زعماء غرناطة وعلماؤها بالبيازين لحث الناس على حمل السلاح وإعلان الثورة لحماية وجودهم، والتصدي لممارسات خيمينيث. واستقر الرأي على اختيار أربعين رجلاً من بينهم ليمثلوا حكومة عربية مستقلة عن الإسبان. ثم توجه فريق من الرجال إلى قصر الحمراء لمهاجمة خيمينيث والقضاء عليه وعلى مساعديه، بينما تكفل الباقون بجمع السلاح وتحصين حي البيازين استعداداً للقتال. وحينما سمع خيمينيث بأنباء هذه الانتفاضة، وتوجه الثوار إلى قصر الحمراء، احتمى في بيت حاكم مدينة غرناطة، الكونت دي تنديا الذي كانت تربطه بالعرب علاقات احترام ومحبة، نظراً لحسن معاملته لهم[33].

أقنع خيمينيث حاكم غرناطة بإرسال ثلة من الجند للقضاء على انتفاضة البيازين وإبادة الثوار عن آخرهم. ولكن لم تستطع هذه القوة أن تفعل شيئاً، نظراً للاحتياطات التي اتخذها سكان الحي، وإغلاقهم كل الطرق التي تؤدي إلى الوصول إليهم، بل إنهم استعدوا لمحاصرة قصر الحمراء واقتحامه. وحاول الكونت دي تنديا إقناع الثوار بالتروي والسكون، وساعده في هذا أيضاً الأب هرناندو دي تالافيرا، أسقف غرناطة، الذي كان هو الآخر يحظى باحترام أهلها العرب لتفهمه لأحوالهم، ومحاولته اتباع الإقناع في تحويلهم إلى المسيحية بدلاً من القسر والإكراه[34].

الأندلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص193،- Stanley Lane poole, the Moors in Spain, 7th edition, London, 1888, p.275.

(33) Plaidy, Op, cit, p.228.

(34) Prescott, Op, cit, pp. 205 - 206, Plaidy, Op. cit, p. 229.

اجتمع هذان الاثنان بالثوار، وطلبا منهم العودة إلى البيازين، بعد ضمان عدم الإساءة إليهم نتيجة هذه الانتفاضة، مع احترام الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، وأن يعامل العرب بكل احترام شريطة أن يكونوا رعايا للملكين الكاثوليكيين، وأن يؤدوا ما عليهم من ضرائب. كما تعهدا لهم أيضاً بعدم الإكراه في إعتناق المسيحية، وإن من قبلها طوعاً فله أن يحتفظ بعاداته وتقاليده ولغته، ومن أبى تلك الديانة فعليه أن يترك مدينة غرناطة. وقد شرح الثوار وجهة نظرهم ومطاليبهم، مؤكدين استعدادهم للقتال حتى الرمق الأخير، إذا لم تنصفهم الملكة، وتأمر بعودة الأب خيمينيث إلى إشبيلية. فوعدهم الكونت دي تنديا بنقل وجهة نظرهم هذه إلى الملكة، وعرض على أهل البيازين استبقاء زوجته وابنه لديهم ضماناً لتعهده، وغادر إلى اشبيلية لمقابلة الملكة إيزابيلا، فسكنت الأمور إلى حد ما بانتظار نتائج المفاوضات[35].

ولكن الكثير من الثوار لم يطمئنوا إلى نتائج الأحداث، لا سيما الأربعين رجلاً، أي أفراد الحكومة العربية المنتخبة بعد الانتفاضة، ففروا إلى مناطق البشرات الواقعة في جنوب غرناطة، خشية التنكيل بهم ومطالبتهم بدم المفوض الذي قتل في بداية الأحداث. وكان ظن هؤلاء في محله، حيث لم تستمع الملكة إيزابيلا ولا زوجها إلى وجهة نظر الكونت دي تنديا، وأهملت الأخذ بما اقترحه من حلول سلمية للحد من اضطهاد أهل غرناطة، والعمل على إنصافهم وتهدئتهم، بل استدعت الأب خيمينيث، الذي أصر على موقفه، وذكّر الملكة أنها تحمل لقب «الكاثوليكية» ولا يمكن لها أن تقبل بوجود رعايا يدينون

(35) حتاملة، التنصير القسري، ص77، Plaidy, op. cit p. 230

بديانة أخرى، وأن العرب لا يمكن أن يستمروا في البقاء في غرناطة وقشتالة وغيرها من أماكن إسبانيا ما لم يعتنقوا الديانة المسيحية، وأن اتِّباع اللين مع سكان غرناطة بعد انتفاضتهم سوف لن ينتج سوى انتفاضات أخرى في بقية أنحاء البلاد[36].

لهذا اتخذت الملكة إيزابيلا وزوجها فرديناند قراراً يقضي بفرض التنصير على كل الأندلسيين العرب، أو ترحيلهم إلى شمال إفريقيا إن رفضوا ذلك. كما أصدرا أيضاً أمراً يمنع بموجبه العرب القاطنين في خارج حدود مملكة غرناطة من الدخول إليها، حتى لا يختلطوا بأهلها، فيرفع ذلك من روحهم المعنوية[37]. ولم يبق أمام الأندلسيين سوى البحث عن أماكن تؤويهم في المناطق الجبلية الجنوبية. فغادر غرناطة كل من لم يستجب لقرار التنصير، واتخذوا لهم في الجبال قواعد مهمة يشنون منها غاراتهم على الإسبان، رداً على الإجراءات التعسفية التي اتخذت بحقهم، أما بقية سكان غرناطة، فقد رضخوا مرغمين للقرار خوفاً من أساليب التنكيل التي اتبعت بحق كل من يرفض التخلي عن عروبته ودينه.

وكان إكراه أهالي غرناطة على التنصير ذريعة قصد منها تبرير إقامة فرع لديوان مجمع قضاة الإيمان الكاثوليكي فيها، أو ما يُعرف بمحاكم التحقيق أو التفتيش La Inquisicion سنة 905هـ/ 1499، حيث أصبح بإمكان هذه المحاكم أن تمارس عملها وتحقق مع من تشك في صحة اعتناقه للدين الجديد. وكان هذا الفرع تابعاً لديوان أو محكمة التحقيق

(36) بشتاوي، الأندلسيون المواركة، ص96.

Prescott, Op, cit. p. 206.

(37) حتاملة، التنصير القسري، ص78.

في قرطبة، واستمر هكذا إلى سنة 933هـ/ 1526 حيث تأسست في غرناطة محكمة خاصة بها.

وترجع فكرة تطبيق هذه المحاكم إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وذلك لتلبية حاجات الكنيسة الكاثوليكية في حماية نفسها من الديانات الأخرى في كثير من الدول الأوروبية آنذاك. وقد دخلت هذه المحاكم إلى معظم مناطق إسبانيا، لا سيما أرغون، وقشتالة، وقطلونية Catalonia، وبلنسية، وأشبيلية، وغيرها. وأصبحت مهمتها مطاردة بقايا العرب ومحاكمتهم وتعذيبهم، وإكراههم على الإدلاء باعترافات تثبت اعتناقهم للديانة الإسلامية، واحتفاظهم بلغتهم العربية، والتحدث بها، أو قراءتها. وكانت معظم أساليب التعذيب في العصور الوسطى تمارس في محاكم التحقيق، ولم يكن ثمة حدود مرسومة لشدة التعذيب وآلامه، التي تنتهي بانتزاع الإعتراف من المتهم، ثم الحكم عليه بالإعدام حرقاً بعد إدانته «بالكفر الصريح»، أو بالسجن المؤبد والمصادرة، أو بالأعمال الشاقة في السفن، وغيرها من الأحكام التعسفية الأخرى(38).

وغدت هذه المحاكم أداة بيد رجال الكنيسة المتعصبين لتحقيق غايتهم في القضاء النهائي على بقايا الأمة العربية في شبه الجزيرة الآيبيرية. وكانت هذه المحاكم تضطلع بمهمة مزدوجة دينية وسياسية

---

(38) لمزيد من التفاصيل عن ديوان التحقيق الإسباني وأساليبه في التعذيب انظر:
Plaidy, the Spanish inquisition, p138 tt Gabriel jackson, the Making of Medieval Spain, [Thames and Hudson], London, 1972, P.190 ff.
عنان، نهاية الأندلس، ص311 فيما بعدها.

معاً، فكانت تعمل باسم الدين لتحقيق أغراض السياسة الإسبانية آنذاك. والتي كانت تهدف بعد إخضاع عرب الأندلس للقضاء عليهم. وعلى لغتهم وخواصهم الاجتماعية، عن طريق القمع والتعذيب والإحراق.

ثورة البشرات وامتدادها في المناطق الجنوبية من إسبانيا

تنحصر منطقة البشرات Alpujarras الأرض المرتفعة بين جبال الثلج أو سيرا نيفادا، والبحر المتوسط، ويبلغ طولها نحو تسعة عشر ميلاً، وتضم الكثير من القرى التي يقطنها العرب. وقد أصبحت هذه المناطق لوعورتها وصعوبة الوصول إليها ملاذاً للفارين من الأندلسيين، الذين رفضوا قبول التنصر، وقرروا مقاومة السلطات الإسبانية. فأخذ سكان هذه المناطق بالتعاون مع القادمين الجدد بتحصين قراهم ومدنهم، وجمع الأموال والأسلحة لشن الغارات على مناطق الإسبان، وقطع خطوط مواصلاتهم. ثم اتخذوا من مدينة غونجار الحصينة الواقعة في سفح جبال الثلج قاعدة لهم.

وحينما وصلت أنباء هذه الثورة إلى أسماع السلطة الإسبانية، أرسلت الملكة إيزابيلا حملة بقيادة الكونت دي تنديا وغونثالو دي قرطبة Gonsalvo de Cordoba للقضاء عليها قبل استفحال أمرها. وقد اصطدمت هذه الحملة بمدينة غونجار، حيث وقع عدد من أفرادها في خنادق حفرها أهل المدينة، ثم غطوها بالزروع والقش. ولكن قائد

الحملة غونثالو دي قرطبة، تمكن من استعادة النظام في صفوف جيشه، وفرض الحصار على المدينة بعد أن جاءته الإمدادات، وأجبرها على الاستسلام، فدخلها وقتل جميع من فيها من النساء والأطفال والشيوخ. أما الرجال فقد التحقوا بالجبال قبل وصول الحملة. ولم يكتف الجنود الإسبان بهذا، بل هدموا المنازل على رؤوس ساكنيها، وأحرقوا المدينة عن بكرة أبيها[39].

وكرر قادة الحملة في تقدمهم إلى بقية المناطق الثائرة ما فعلوه بمدينة غونجار ولكنهم لم يستطيعوا أن يحققوا نصراً بيناً على الثوار لوعورة المنطقة والخوف الدائم من الكمائن الأمر الذي جعل عملية تقدمهم صعبة للغاية. فطلبوا من الملك فرديناند المساعدة، فجاءهم بنفسه في سنة 906هـ/ شباط 1500م، ومعه جيش كبير، يرافقه عدد من القادة والفرسان والسادة والإسبان. وقد ابتدأت هذه الحملة بمهاجمة المناطق الثائرة، فأخضعت مدينة أندرش Andarax ولانخرون Lanjaron، ولوشار Luchar ومونذنجار Monoejar وبلفيف Belefiyuc وغيرها. ولم يستطع الثوار الاستمرار في مقاومتهم نظراً للقوة القاهرة التي جاءت مع هذه الحملة، ولأساليب البطش والتنكيل التي اتبعتها مع السكان العزّل، لهذا فقد وافقوا على الصلح مع الملك فرديناند. وبعد مباحثات طويلة توصل الجانبان إلى وقف القتال مقابل حصول الملك على خمسين ألف دوكات Docados (وهي عملة ذهبية إسبانية قديمة اختلفت قيمتها باختلاف العصور) وتسليم جميع الأسلحة والحصون

(39) حتاملة، التنصير القسري، ص81، بشتاوي، الأندلسيون المواركة، ص97، حومد، محنة العرب في الأندلس، ص196،

Plaidy, Op. cit. p208 plaidy, op. cit. p.232 - 233.

التي كان الأندلسيون يسيطرون عليها قبل الثورة، وتعهد الملك مقابل ذلك بالوفاء ببعض شروط معاهدة استسلام غرناطة[40].

استمرت عملية القضاء على ثورة البشرات نحو عام واحد، وبقي الملك فرديناند في غرناطة طوال هذه المدة ليشرف على أوامره بتنصير الأندلسيين وجمع الأسلحة منهم. وقد أرهبت أعمال القمع الوحشي التي ارتكبت في القضاء على الثورة أهالي غرناطة، فأصبحوا عاجزين عن الوقوف أمام الممارسات الإرهابية للسلطة. ولكن هذه الأعمال لم ترهب العرب في أماكن أخرى، بل كانت دافعاً لهم لحمل السلاح والمقاومة، لأنهم أيقنوا أن ما لحق بسكان البشرات وغرناطة سيلحق بهم عاجلاً أم آجلاً، وإن الوقوف أمام العدوان هو السبيل الوحيد لحماية عروبتهم ودينهم وكيانهم. فقامت انتفاضات عديدة وحركات مقاومة في مناطق كثيرة من جنوب إسبانيا، مثل سيرا دي فيلابرس في مقاطعة المرية Sierra de los filabres ووادي آش Guadix وبسطة Baza والمنطقة الجبلية المحيطة بمدينة رندة،أي سيرا دي رندة Sierra de Ronda، وكذلك السلسلة الممتدة من رندة إلى جبل طارق Gibraltar والمعروفة بالجبال الحمراء Sierra Vemeja.

وكانت الثورة في المنطقة الجبلية الأخيرة عارمة، ولم تكن تقلُّ في قوَّتها عن ثورة البشرات. وقد عهد الملك فرديناند بمهمة القضاء عليها إلى قائد عسكري، هو الونسو دي أغيلار Alonso de Aguilar ورافقه أيضاً ابنه الدون بيدرو دي قرطبة Don pedro de cordoba وقد

(40) حتاملة التنصير القسري، ص82، بشتاوي، الأندلسيون المواركة، ص98، Prescott, op. cit, pp. 208 plaidy, Op. cit p.233.

استخفّ دي أغيلار بعرب هذه المنطقة، ولم يقدِّر مدى انتشار الثورة فيها، فوقع في كمين محكم نصبه له المقاتلون العرب في سنة 907هـ/ آذار 1501م، فانهالت عليه وعلى جيشه الصخور في أثناء عبوره من أحد الممرات الجبلية الوعرة، حيث قتل مع عدد كبير من قواته(41).

وحينما وصلت هذه الأخبار المقلقة إلى أسماع الملك فرديناند سارع في نيسان من السنة ذاتها إلى قيادة جيش كبير، واتجه به إلى مدينة رندة التي جعلها قاعدة لعملياته العسكرية، وأخذ ينطلق منها لشن حملات متعددة على ثوار المنطقة.

ودارت معارك عنيفة بينه وبين الثوار الأندلسيين، الذين اضطروا إلى الاحتماء برؤوس الجبال بعد أن اشتد الضغط عليهم. وقد اتَّبع فرديناند سياسة الحصار لفرض الاستسلام على الثوار، وفي الوقت نفسه حاول مفاوضتهم لتيقنه من عدم إمكانية الوصول إلى نصر حاسم عليهم بسبب وعورة المنطقة واستحالة إبقاء عدد كاف من الجنود فيها لضمان عدم قيامها وثورتها مرة أخرى. ووعد الملك بالأمان لكل من أسهم في الثورة، والخيار بين التنصر أو مغادرة البلاد، وتيسير سبل النقل لمن يفضل المغادرة بعد دفع مبلغ من المال. وهكذا تم التوصل إلى اتفاق بإنهاء الثورة، والكف عن القيام بالأعمال العسكرية، بعد حروب عديدة دامت نحو سنتين، دارت فيها معارك هائلة خسر فيها الجانبان عدداً كبيراً من الضحايا. وقد نفِّذت بنود الإتفاق، ونقل العرب الذين رفضوا التنصر إلى شمال إفريقيا. ولكن عدد هؤلاء لم يكن كبيراً، حيث لم

---

(41) انظر: حومد محنة العرب في الأندلس، ص201 ـ 202، Prescott Op. cit, pp. 208 -- 209.

يستطيع الكثير من الباقين دفع المبالغ اللازمة للعبور، فاضطروا إلى قبول التعميد والتنصر[42].

ومن المؤسف أننا لا نملك معلومات كافية عن هذه الانتفاضات في مصادرنا العربية الأولية، باستثناء بعض الإشارات الطفيفة التي وردت في كتاب «نفح الطيب»، وكتاب «نبذة العصر»، حيث أشار المؤلف المجهول للكتاب الأخير إلى قيام بعض أهل الأندلس الذين امتنعوا عن التنصر للدفاع عن أنفسهم: «كأهل قرى ونجر والبشرّة واندراش وبلفيق، فجمع ملك الروم عليهم جموعه وأحاط بهم من كل مكان حتى أخذهم عنوة بعد قتال شديد، فقتل رجالهم وسبى نساءهم وصبيانهم وأموالهم، ونصّرهم واستعبدهم. . .» ويشير إلى ثورة الأندلسيين في جبال سيرا دي رندة والجبال الحمراء بقوله: «. . . . إلا أن أناساً من غربية الأندلس امتنعوا من التنصر وانحازوا إلى جبل منيع وعر فاجتمعوا فيه بعيالهم وأموالهم وتحصنوا فيه، فجمع عليهم ملك الروم جموعه وطمع في الوصول إليهم كما فعل بغيرهم، فلما دنا منهم وأراد قتالهم خيّب الله سعيه ورده على عقبه ونصرهم عليه بعد أكثر من ثلاثة وعشرين معركة فقتلوا من جنده خلقاً كثيراً من رجال وفرسان وأجناد. فلما رأى أنه لا يقدر عليهم طلب منهم أن يعطيهم الأمان ويجوزهم لعدوة الغرب مؤمّنين فأنعموا له بذلك إلا أنه لم يسرح لهم شيئاً من متاعهم غير الثياب التي كانت عليهم وجوزهم لعدوة الغرب كما شرطوا عليه. . .»[43].

---

(42) Prescott, History of the Reign of Ferdinand and Isabella the Catholic, p. 210. Plaidy, the Spanish Inquisition, pp.223 - 234.

(43) نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر، ص45.

أما المقَّري، فيشير إلى امتناع بعض الأندلسيين عن التنصر واعتزالهم الناس في قرى بلفيق وأندش وغيرها: «فجمع لهم العدو الجموع واستأصلهم عن آخرهم قتلاً وسبياً إلا ما كان من جبل بلنقة [Villa Launga في سلسلة جبال رندة] فإن الله تعالى أعانهم على عدوهم، وقتلوا منهم مقتلة عظيمة مات فيها صاحب قرطبة، وأخرجوا على الأمان إلى فاس بعيالهم وما خفَّ من مالهم دون الذخائر...»[44]. ويمكن أن نجد في القصيدة التي أرسلها عرب الأندلس للاستعانة بالسلطان العثماني بايزيد الثاني (866 ـ 918هـ/ 1481 ـ 1512م) وأوردها المقَّري في كتابه أزهار الرياض في أخبار عياض[45]، ما يكشف عن جوانب من أحوال هؤلاء الأندلسيين، وكيفية معالجة الإسبان لانتفاضاتهم، وما فعلوه بالمدن والقرى التي وقعت تحت قبضتهم، ففيها يصف الشاعر الأندلسي ما حلَّ بمدن وحرا ويلفيق، والبشرة، وضيافة وأندرش من خراب ودمار على أيدي القوات الإسبانية:

فسل وحَّرا عن أهلها كيف أصبحوا
أسارى وقتلى تحت ذل ومَهْنة

وسل بلَّفيقا عن قضية أمرها
لقد مُزِّقوا بالسيف من بعد حسرة

(44) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: 1/ 527.

(45) أزهار الرياض: 1/ 109 ـ 115.

ومنيافة بالسيف مزّق أهلها

كذا فعلوا أيضاً بأهل البشرّة

وأندرش بالنار أحرق أهلها

بجامعهم صاروا جميعاً كفحمة(46)

أما التفاصيل الأخرى عن هذه الانتفاضات، فقد جاءت عن المصادر القشتالية، والتي كان اعتمادنا فيها على ما أخذه منها بعض الكتّاب المحدثين. ومن الملاحظ على هذه المصادر أنها لا تروي الوقائع إلا من وجهة نظر السلطة القشتالية التي تمثلها. وقد عبر أحد الكتّاب الأجانب المنصفين بشيء من التفصيل عن الأساليب الإرهابية التي اتبعتها السلطة في القضاء على هذه الثورات، منها مثلاً أن كونت ليرين Count de lerin نسف بالبارود أحد المساجد الذي كان مليئاً بالنساء والأطفال. وأن القشتاليين في تعاملهم مع الأندلسيين كانوا يبتعدون عن شعورهم الديني، ويعتبرون العرب مجرد عبيد وأتباع ورقيق، ولهذا كانوا يعرّضونهم للإبادة التامة، فقضوا بالموت على مناطق بأسرها(47).

---

(46) المصدر نفسه: 1/ 114.

(47) Prescott, Op. cit, pp. 207 - 208.

وقارن: حتاملة، التنصير القسري، ص81 ـ 82، بشتاوي، الأندلسيون المواركة، ص99.

نتائج ثورة البشرات وانتفاضة البيازين

عانت السلطة الإسبانية كثيراً من أحداث البيازين والبشرات، ففضلاً عن ألوف الإصابات بين رجالها، ودمار الكثير من المدن والممتلكات، اضطرت هذه السلطات إلى استخدام عدد كبير من الفرسان والمشاة، بلغ ما يزيد على ستين ألفاً من الرجال، شُغلوا جميعاً في عملية إخماد هاتين الانتفاضتين، واستخدموا نحو ألفي قطعة من المدفعية. أما التكاليف المادية، فبلغت ما يقارب (80) مليون مرافدي Maravedis فضلاً عن الديون التي كلفت خزينة الدولة مبالغ طائلة أخرى، تقدر بأضعاف المبلغ المذكور أعلاه[48].

ولهذا حرصت هذه السلطة وعلى رأسها الملك فرديناند والملكة إيزابيلا على عدم تكرار حدوث مثل هذه الثورات، ورأت أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية هي إدماج الشعب الأندلسي بالمجتمع

(48) انظر: حتاملة، المرجع السابق، ص101. أما الدينار المرافدي، فهو عملة إسبانية قديمة استمدت اسمها من الدينار الذهبي المرابطي، الذي ضرب في أيام المرابطين. وأصبح هذا الدينار لصحة وزنه وعياره نموذجاً يحتذى به من المغرب والأندلس، ولكن قيمته أصبحت تتأرجح تبعاً لاختلاف الدول والعصور.

الإسباني، وذلك عن طريق الاستمرار في إكراهه على التنصر، أو طرده نهائياً من البلاد. وقد بوشرت عمليات التنصير منذ وقت مبكر في سنة 905هـ/ 1499م، كما أشرنا إلى ذلك، وازدادت حدَّتها أثر انتفاضة البيازين وثورة البشرات في سنة 907هـ/ 1501م، وأخيراً أصدرت الملكة إيزابيلا في سنة 908هـ/ 12 شباط 1502م مرسوماً أعلنت فيه ضرورة اعتناق جميع الأندلسيين للديانة المسيحية، أو الرحيل عن إسبانيا[49]. وقد فُرض هذا الخيار الصعب على مدجني قشتالة وليون، وهم العرب الذين بقوا في هذه المناطق بعد انحسار النفوذ العربي الإسلامي عنها. وحدد المرسوم مدة ثلاثة أشهر لتنفيذه، وتحتم بموجبه رحيل كل الذكور الذين لم يعمَّدوا ممن يتجاوز سنهم الرابع عشرة، والإناث اللائي يزيد عمرهن عن الثانية عشرة، إلا إذا تنصروا. كما سمح المرسوم المذكور لمن يرغب من الأندلسيين في الرحيل ببيع عقاراتهم وأملاكهم، ولكنه حظر عليهم إخراج الذهب والفضة من البلاد، كما حظر عليهم أيضاً الرحيل إلى الأراضي التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، والمناطق الأخرى في شمال إفريقيا التي هي في حالة حرب مع إسبانيا. وقد فرضت إطاعة هذه الأوامر القاسية بالقوة وإنزال عقوبة الموت والمصادرة بالمخالفين. ولا توجد إحصائية دقيقة بعدد الذين هاجروا نتيجة لهذه الإجراءات، ولكن بعض المؤرخين يقدر عددهم بنحو ثلاثمائة ألف أندلسي[50].

ومن جهة أخرى، لم يستطيع عدد كبير جداً من الأندلسيين أن يرحلوا عن بلادهم، لأسباب عديدة منها عدم تمكنهم من دفع المبلغ

---

(49) Mackay, Spain in the Middle Ages, p. 205, Plaidy, Op. p. 234.

(50) بشتاوي، المرجع السابق، ص100، وقارن: Prescott, Op. cit, pp. 210 - 211.

الذي حدده الملك فرديناند لعملية نقلهم إلى شمال إفريقيا. حيث احتكرت سفنه القيام بهذه العملية، فاضطر الكثير منهم إلى البقاء.

فضلاً عن ذلك، فإن المهلة التي أعطيت للأندلسيين لم تكن كافية، بحيث يعمم مضمون المرسوم على جميع المناطق التي يقطنها العرب، لا سيما وإن الكثير منهم كانوا يعيشون في أماكن نائية لا يمكن الوصول إليها بسهولة. كذلك لم يتطرق القرار إلى أرغون، التي لم يشارك سكانها من العرب في إحداث الثورة، لذلك أصبح هؤلاء جميعاً «منصَّرين» بصورة آلية بموجب مرسوم إيزابيلا[51]. كما أضيف إلى هؤلاء جميعاً عرب مدينة بلنسية، الذين حكم عليهم بالتنصير في سنة 929هـ/ 1521م.

وهكذا تم تنصير ما يقارب خمسمائة ألف أندلسي، وحوِّلت مساجدهم إلى كنائس، أو أزيلت من الوجود، وألزموا بالسكن في أحياء خاصة بهم، ثم تشددت السلطات الإسبانية معهم، فأصدر الملك فرديناند سنة 914هـ/ 1508م مرسوماً يحظر فيه على الأندلسيين استخدام اللغة العربية، وارتداء الملابس التقليدية، وممارسة أية عادات أو طقوس إسلامية أو عربية[52]. ولضمان عدم تحشد العرب وتجمعهم في منطقة غرناطة، صدر مرسوم آخر في سنة 921هـ/ شباط 1515م، حرم بموجبه على جميع الأندلسيين المنصرين حديثاً، والمدجنين العرب من أي جهة أخرى في مملكة قشتالة، أن يخترقوا أراضي مملكة غرناطة، ويعاقب المخالفون بالموت والمصادرة. كما نص هذا المرسوم أيضاً على

(51) بشتاوي، المرجع نفسه، ص103.

(52) المرجع نفسه، ص113.

تحريم قيام أهل غرناطة، أو أي جهة أخرى في المملكة ببيع أملاكهم لأي شخص دون ترخيص سابق، ومن يفعل ذلك يعاقب أيضاً بالموت والمصادرة. ويبدو أن بعض الأندلسيين المحوَّلين قسراً إلى المسيحية كانوا يبيعون أملاكهم ثم يعبرون سراً إلى المغرب حيث يرجعون إلى ديانتهم القديمة[53].

ونتيجة للاضطهاد المستمر الذي لاقاه عرب الأندلس، حتى بعد إعلان تحويلهم إلى المسيحية، جربوا طلب النجدة من إخوانهم في بقية الأقطار العربية والإسلامية، كالمغرب، ومصر، والسلطان العثماني بايزيد الثاني، ولكن هؤلاء جميعاً كانوا مشغولين بمشاكلهم الداخلية، ولم يتمكنوا من عمل أي شيء لعرب الأندلس، سوى توجيه رسائل إلى الملكين الكاثوليكيين، يطلبون فيها تحسين معاملة الأندلسيين، ولكن الإسبان لم يلتزموا بهذه الرسائل، بل زادوا في عذاب رعاياهم العرب، واعتبروا اتصالاتهم بإخوانهم خارج إسبانيا دليلاً على الخيانة واستعداداً للعمل ضد الدولة.

---

(53) Archivo General de Simancas, p.R Legajo8, Fol, 120,

نقلاً عن: عنان، نهاية الأندلس، ص310.

المبحث الثالث

استمرار الاضطهاد
بعد عهد الملكين الكاثوليكيين

توفيت الملكة إيزابيلا عام 910هـ/ 1504م، وآلت وراثة العرش إلى ابنتها الأميرة ضونيا خوانا، والتي عرفت في التاريخ باسم خوانا المعتوهة Juana la Loca نظراً لحالتها العقلية المختلة. وكان يتولى الحكم بالنيابة عنها مجموعة من المتنفذين أو النواب، أهمهم هو والدها الملك فرديناند الكاثوليكي، الذي توفي هو الآخر في سنة 922هـ/ 1516م. وكان الكاردينال خيمينيث أيضاً من جملة الذين تولوا الوصاية، لا سيما بعد وفاة فرديناند، وقد تدخل في تعيين حفيد هذا الملك على العرش، شارل الأول، ليستغل صغر سنه في ممارسة سياسته القمعية إزاء عرب إسبانيا.

وقد لاحظ خيمينيث ورجال الدين الذين كان يتزعمهم عدم جدوى المراسيم السابقة التي صدرت في عهد الملكين الكاثوليكيين،

لطمس عروبة ودين الأندلسيين، فاستغل منصبه كوصي على العرش، واستصدر مراسيم جديدة تمتاز بالقسوة والصرامة أقرتها الملكة خوانا المعتوهة. وكان لهذه المراسيم نتائج خطيرة على الأندلسيين، لأنها تدخلت في حياتهم الخاصة بشكل كبير جداً، فحظرت استخدامهم للملابس العربية التقليدية، ومنعتهم من ذبح الحيوانات على الطريقة الإسلامية، كما ألزمتهم بالزواج على الطريقة المسيحية، وذلك بإكراه الرجل العربي المنصَّر على أن يتزوج إسبانية أصيلة، والمرأة العربية المنصَّرة على أن تتزوج رجلاً إسبانياً أصيلاً.

وقد أرغم الأندلسيون المقيمون خارج غرناطة على عدم زيارة المقيمين في داخلها، كما منعوا جميعاً من بيع ممتلكاتهم دون ترخيص من السلطات. وتوجب على كل فرد منهم أن يسلم كل ما في حوزته من الكتب العربية إلى السلطات المسؤولة لتحرق، إن وجدت فيها ما يتعلق بمبادئ الدين الإسلامي أو اللغة العربية والفقه الأدب وغيرها. كما منع العرب من حمل الأسلحة بأنواعها، وأن يقسموا ممتلكاتهم الموروثة على الطريقة الإسلامية. وأخيراً صدرت مراسيم تحذر العرب من التعامل أو الاتصال مع مسلمي شمال إفريقيا، أو الهرب من غرناطة، أو ممارسة الشعائر الإسلامية، ومن يثبت عليه ذلك يعاقب بأشد العقوبات[54].

والملاحظ أن هذه المراسيم تشبه تلك التي صدرت في أثناء حكم الملكين الكاثوليكيين، إلا أنها أكثر تفصيلاً وأشد تنكيلاً بالأندلسيين، لا

(54) محمد عبده حتاملة، حالة الموريسكيين إبان حكم الملكة خوانا المعتوهة 1479 ـ 1555م، مجلة دراسات، 80، العدد2، الجامعة الأردنية، 1981، ص71 ـ 84.

سيما وأن الأب خيمينيث أصبح هو المشرِّع المنفذ. وقد بدأ أيضاً بالتخطيط لبعض الحملات الصليبية على شمال إفريقيا، فهوجمت مليلة، ووهران. وقد رافق خيمينيث الحملة التي اتجهت إلى وهران سنة 915هـ/ 1509م، حيث انتهت بمذبحة هائلة قتل فيها نحو أربعة آلاف من أهل المدينة، وسبي ما بين خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف شخص. ثم أعلن خيمينيث بأن هذا الانتصار ما هو إلا انتصار صليبي، وأكمل حملته الصليبية هذه بإقامة محكمة للتفتيش في وهران. ويبدو من هذه التصرفات بأن الكردينال كان يبغي ملاحقة العرب والمسلمين خارج حدود شبه الجزيرة الآيبيرية ليبيدهم عن آخرهم، بعد أن فشل في إقناعهم بالتخلي عن عروبتهم ودينهم[55].

ولكن الكاردينال خيمينيث لم يعش طويلاً بعد وفاة الملك فرديناند الكاثوليكي، حيث توفي في سنة 923هـ/ 1517م[56] فتنفس الأندلسيون الصعداء، وهبَّت عليهم ريح جديدة من الأمل بعد تولي الملك شارل الأول للعرش (عرف أيضاً بشارلكان أو شارل الخامس) 923هـ/ 1517 ـ 1556م، وتسامحت السلطات في تطبيق المراسيم التي صدرت في العهد السابق. ولكن هذه السياسة المعتدلة الجديدة التي ابتدأ بها الملك شارل الأول حكمه لم تستمر سوى بضع سنوات، حيث أثيرت من جديد مسألة التنصير بالإكراه. ففي سنة 932هـ/ 1525م تخلى الملك شارل عن وعده باحترام عقيدة وديانة العرب في إسبانيا وأصدر مرسوماً ضد ملابس وعادات ولغة وديانة الأندلسيين في بلنسية وأرغون، كما قضى

(55) انظر: حتاملة، المرجع السابق، ص83 ـ 84، بشتاوي، الأندلسيون المواركة، ص114، Prescott, op. cit, pp. 272 - 274, 294, Plaidy, Op. cit, pp, 258 - 260.

(56) Prescott, Op. cit, p294.

أيضاً بنزع سلاحهم، وإغلاق ما تبقى من مساجدهم، وإجبارهم على حضور القداس، ونفي كل من يأبى ذلك[57].

وقد أرسل الأندلسيون العرب وفداً إلى مدريد Madrid للاستغاثة بالملك وشرح ظلامتهم وآلامهم، فندب محكمة كبرى للتحقيق في الأمر، ولتقرر إن كان التنصير الذي وقع عليهم بالإكراه يعد ملزماً وصحيحاً، فيعاقب المخالف له بالموت، أم يطبق عليهم القرار الجديد باعتبارهم مسلمين. وقد أصدرت المحكمة قرارها باعتبار إن التنصير صحيح لا تشوبه شائبة، وعلى أثر ذلك صدر أمر ملكي يرغم سائر الذين نصِّروا كرهاً على البقاء في إسبانيا باعتبارهم نصارى، وأن ينصَّر أولادهم، فإن ارتدوا قضي عليهم بالموت والمصادرة. وتضمن الأمر في الوقت نفسه تحويل جميع المساجد الباقية إلى كنائس[58].

كان لهذه القرارات أسوأ الوقع لدى الأندلسيين، لا سيما أولئك الذين كانوا يسكنون منطقة بلنسية. فقد كانت هذه المنطقة تضم نحو سبعة وعشرين ألف أسرة أندلسية. وكانت الحكومة الإسبانية تنظر إليها باهتمام خاص نظراً لوقوعها على البحر مما يمهد لسكانها سبيل الاتصال بإخوانهم في شمال إفريقيا. وقد انطلقت شرارة الثورة في ضاحية بني وزير Benaguacil القريبة من المدينة حيث أغلق الأهالي أبواب بيوتهم في وجه ممثلي الكنيسة، ووقعت اشتباكات بينهم وبين الإسبان، وانضم إليهم سكان المدن والقرى القريبة، مثل كورتس قرب نهر شقر، ودانية Denia وغانديا Gandia ولما تزايد عدد الثوار في

---

(57) حومد، محنة العرب في الأندلس، ص202 ـ 203، وانظر أيضاً: الترجمة العربية: Imamuddin, Mariscos, p.90 ط6 دراسات أندلسية، ص255.

(58) عنان، نهاية الأندلس، ص335.

منطقة بني وزير، توجهوا إلى أحد الحصون في المنطقة ويدعى حصن بولبة Polopie ثمَّ تحركت القوات الحكومية للقضاء عليهم، وذلك في سنة 922هـ/ 15 شباط 1526م. وكانت الحملة مكونة من خمسة آلاف رجل، وهي مسلحة بالمدافع والبنادق والذخائر.

استطاع الثوار أن يصدوا الحملة ويكبدوها خسائر فادحة، ولكن قلة المؤن والأسلحة لديهم اضطرتهم أخيراً إلى الرضوخ والتسليم، وأجبروا على أن يفتدوا أنفسهم بمبالغ طائلة من المال، وأن يعمَّدوا. ولكن القسم الأكبر من الثوار تمكنوا من الانسحاب من الباب الخلفي للحصن، واتجهوا إلى مدينة سيجوربة Segorbe ثم تابعوا سيرهم إلى جبال سيرا دي يسباداي Sierra de Espadan التي تفصل بين مملكتي أرغون وبلنسية[59].

وكانت طبيعة هذه المنطقة وسيطرتها على طريق بلنسية ـ سرقسطة، يجعلها موقعاً ممتازاً لنشاط الثوار، الذين بدأوا باتباع حياة المنفيين في جبال الثلج في مملكة غرناطة، وأخذوا يتحدون الجيش الإسباني. ولما شعروا بقوتهم انتخبوا أحدهم ونصبوه ملكاً عليهم باسم (سليم المنصور). وكان هذا الرجل حسب الروايات الإسبانية كفئاً نشطاً، حصّن الجبل، وحفر خنادق عميقة على كل مرتفع، وأقام أسواراً في كل غور، وأكثر من وضع العوائق والعراقيل لإعاقة المهاجمين. وكانت خطته تقوم على إنهاك العدو وإضعاف معنوياته، مع إشعار جماعته بالثقة والاطمئنان. لكن هذا القائد لم يكن مع ذلك بعيد النظر، ولم يفكر في توسيع رقعة الثورة وإشعالها في مناطق

(59) حومد، محنة العرب في الأندلس، ص203 ـ 204.

أخرى، الأمر الذي جعله معزولاً عن بقية الحركات مما أدى إلى إحاطة الإسبان به والقضاء على ثورته[60].

ومع ذلك لم تكن عملية القضاء على هذه الثورة عملية سهلة، بل كلفت السلطات الإسبانية الكثير، وتطلب مجيء الملك شارل الأول إلى بلنسية ليشرف بنفسه على القضاء عليها، الأمر الذي يدل على مدى قوة وأهمية هذه الحركة. وقد دافع الثوار بقيادة سليم المنصور دفاعاً مستميتاً عن مواقعهم، وقاتلوا القوات الإسبانية التي تفوقهم عدداً وعدة. بل إن الملك شارل استنجد بالجيش الألماني التابع له، وزج ثلاثة آلاف جندي من هذا الجيش في المعركة ضد الثوار. وهكذا بلغ مجموع الجيش العامل ضدهم نحو أكثر من ثمانية آلاف رجل. بينما كان عدد الثوار لا يزيد عن ثلاثة آلاف مقاتل فقط. وفي الهجوم الأخير الذي قام به الجيش، اضطر الثوار إلى التراجع، وقاتلوا قتال اليائس المستميت، واستشهد المنصور وسلاحه بيده، كما استشهد أكثر من ألفي مقاتل من جماعته، واستطاع الباقون الهرب والانضمام إلى ثوار مدينة كورتس. أما خسائر الإسبان والألمان فكانت فادحة أيضاً. ولم تستطع مثل دانية وكورتس الاستمرار بالثورة، نتيجة للإرهاب الذي اتّبع في القضاء عليها. وقد جرى الاتفاق على وقف القتال شريطة أن يقبل الثوار بتلقي التعميد، ودفع مبلغ من المال بمثابة دية للقتلى الإسبان الذين ماتوا في المعركة[61].

وتم أيضاً تطبيق تشريعات التنصير على جميع عرب أرغون، على

(60) المرجع نفسه، ص205.

(61) المرجع نفسه، ص205 ـ 207.

الرغم من توسط السادة والنبلاء الذين كانوا يستخدمونهم في أراضيهم وضياعهم. واستمرت الأوامر والقوانين المرهقة تصدر بحق جميع الأندلسيين في إسبانيا. وقد تقدم وفد من أهل بلنسية إلى البلاط يطلب تحقيق بعض المطالب والظروف المخففة، لكن مجلس الدولة رفض ذلك، وسمح لهم فقط بالاحتفاظ بلغتهم وأزيائهم لمدة عشر سنوات، وأن يمنحوا بعض الامتيازات فيما يتعلق بالزواج ودفع الضرائب، شريطة التنصر. وكانت هذه الشروط أفضل ما يمكن نيله في مثل تلك الظروف، فنُصّر الكثير من أهل بلنسية، لكنهم لم يتخلوا عن عقيدتهم في السر، وكانت قضاياهم ميداناً خصباً لنشاط محاكم التفتيش في هذه المنطقة[62].

أما في غرناطة، فقد حاول أهلها أن يستغلوا زيارة الملك شارل الأول إلى مدينتهم سنة 922هـ/ 1526م لتخفيف بعض القوانين المرهقة التي صدرت بحقهم سابقاً، فاجتمع به ثلاثة من كبار رؤسائهم الذين كانوا قد أرغموا على التنصر بعد سقوط غرناطة، وهم: الدون فرناندو دي بنيغش Don Fernando de Venegas والدون ميجيل دي أرغون Don Miguel de Aragon والدون دييجو لوبيث بنخارة Don Diego Lopez Benjara وقدموا له مذكرة يشرحون فيها ما لحق بعرب غرناطة من اضطهاد على يد السلطات الإسبانية، والقضاء الديني[63] وقد اتخذ الملك شارل الأول من هذه المذكرة ذريعة للتحقيق في أمرهم وفتح ملف قضيتهم من جديد. فأمر لجنة محلية غرضها في الظاهر التحقيق من أجل تقصي

(62) عنان، نهاية الأندلس، ص337.
(63) المرجع نفسه، ص337.

Plaily 7/8 the Spanish Inquisition, p.279.

الحقائق لمعاقبة مرتكبي أعمال الاضطهاد، وفي الباطن معرفة مدى تمسك الأندلسيين بدينهم وممارسة شعائره، وذلك بتقصي ظروف حياتهم، ومعيشتهم بشكل عام، من أجل التوصل إلى طرق أكثر ملاءمة في قمعهم والتخلص من مشاكلهم المتكررة.

ويرى أحد المؤرخين المحدثين أن هذه المذكرة أدت إلى ردود فعل معاكسة من قبل الملك، لأنه ظن أن تقديمها يوحي بأن الأندلسيين ما يزالون متماسكين على الرغم مما حل بهم، كما تدل أيضاً على أنهم لم يتحولوا في الحقيقة إلى المسيحية أبداً، وما هذه المذكرة إلا دليل على احتفاظهم بدينهم وهويتهم العربية. كذلك شك في أن تقديمها في ذلك الوقت بالذات ما هو إلا مقدمة لانتفاضة جديدة يحتمل أن يقوم بها عرب غرناطة وما حولها، لا سيما إذا رفض الاستجابة لها. ويبدو أن الملك كان مصيباً في بعض ظنونه، فهذه المذكرة تعد ظاهرة جديدة تدل على مدى تعاطف الأندلسيين مع بعضهم، وأنهم ما زالوا كتلة واحدة، وإن أساليب السلطة لم تنجح في تشتيتهم وتفريقهم[64].

وبعد التحقيق، الذي لم تؤخذ فيه مظالم الأندلسيين بنظر الاعتبار، تبين أنهم لم يستوعبوا فعلاً مبادئ الدين الجديد، وإن الطريقة السابقة في تنصيرهم قسراً لم تكن مجدية. لذلك قدمت النتائج إلى مجلس ديني، اجتمع مرات عديدة، ثم قرر قرارات جديدة وافق عليها الملك في سنة 922هـ/ 1526، تضمن تثبيت العقيدة الكاثوليكية لدى الأندلسيين، أو إفنائهم أو تهجيرهم. وهذه القرارات تشبه إلى حد كبير

---

(64) انظر: محمد عبده حتاملة، الملك شارل الأول وموقفه من مظالم الموريسكيين إبان زيارته لغرناطة عام 1526م، مجلة دراسات، م9، العدد2، الجامعة الأردنية، عمان، 1983، ص94 ـ 95.

تلك التي صدرت في عهد الملكين الكاثوليكيين، والملكة خوانا المعتوهة، ولكنها تزيد في عدد بنودها وفي تفاصيلها وصرامتها. وقد ركزت على منع استعمال اللغة العربية، والثياب القومية، والحمامات، وعدم تسمية الأطفال حديثي الولادة بأسماء عربية، وأن تفتح أبواب المنازل أيام الحفلات والجمع، حتى لا تقام الاحتفالات إلا على الطريقة الإسبانية. وكان في مقدمة هذه القرارات، نقل محاكم التفتيش إلى غرناطة لتتمكن من إيقاع القصاص على من يرتد من المنصَّرين قسراً إلى الإسلام، أو يخل بتنفيذ هذه القرارات الجديدة[65].

لم ييأس أهالي غرناطة بصدور هذه القرارات المجحفة بحقهم، بل حاول رؤساؤهم الثلاثة، الذين سبقت الإشارة إليهم، القيام بمفاوضات سرية مع الملك شارل الأول، الذي كان في حاجة ماسة إلى الأموال، فعرضوا عليه مبلغاً كبيراً لقاء تجميد تلك القرارات، وصرف نظر المسؤولين عن تنفيذها. وقد وافق الملك على ذلك لقاء قيام الأندلسيين بدفع ثمانين ألف دوكات في السنة[66]، فضلاً من تحصيل مبلغ عشرين ألف دوكات أخرى قدمت إليه كضريبة سميت بـ«الفرضة» لقاء السماح لأهل غرناطة بالتكلم بالعربية، وارتداء الزي الأندلسي لمدة أربعين عاماً. كما ساعدت الرشاوى التي قدمها أهل بلنسية أيضاً في تخفيف بعض الضغط عنهم[67].

---

(65) المرجع نفسه، ص97 ـ 98، عنان، نهاية الأندلس، ص337 ـ 338، Plaidy, Op. cit, 279 - 280

(66) حتاملة، الملك شارل الأول وموقفه من مظالم الموريسكيين، ص99، Plaidy, Op, cit p 280

(67) بشتاوي، الأندلسيون الموراكة، ص117، Imamuddin, Morsicos, p90.
الترجمة العربية، طه، دراسات أندلسية، ص255 Plaidy, op. cit. p. 280.

المبحث الرابع

ثورة البشرات الثانية

976 ـ 979هـ/ 1586 ـ 1571م

أسباب الثورة:

لم تستمر سياسة شارل الأول المعتدلة نسبياً إزاء عرب الأندلس، فعلى الرغم من وقف تنفيذ بعض القرارات المجحفة بحقهم، ظلت المشكلة الرئيسة معلقة بينهم وبين السلطات الإسبانية. وخلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي/ العاشر الهجري، فشلت الكنيسة الإسبانية في فرض التنصير الحقيقي، لأنها لم تكن تملك التصميم الكافي لذلك، ولأن الأندلسيين أنفسهم لم يكونوا راغبين في التحول عن عقيدتهم. ولقد سادت خلال تلك الحقبة معادلة غير متوازنة بين الطرفين، حيث ظل العرب منصَّرين اسمياً، لكنهم كانوا مسلمين من ناحية التطبيق العملي. ولقد نجحوا إلى حد ما في إقناع السلطة بوقف تنفيذ قراراتها بحق لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم القومية،

كما نجحوا أيضاً في عدم قطع صلاتهم القوية بعقيدتهم السابقة. وكانت السلطة الإسبانية والدينية تراقب هذه الحالة عن كثب دون أن تقدر على عمل شيء إزاءها، وذلك لعدم وجود خيار آخر من جهة، ولتجمع الأندلسيين وتكاتفهم مع بعضهم البعض من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من المستحيل اتخاذ أي إجراء جماعي ضدهم[68].

ولكن الملك فيليب الثاني Philip II (963 ـ 1007هـ/ 1555 ـ 1598م) الذي خلف والده شارل الأول في الحكم كان متعصباً جداً. وقد رأى في وجود الأندلسيين في إسبانيا مشكلة صعبة التعقيد، لأنه كان مقتنعاً بوجهة نظر الكنيسة والسياسة الرجعية بأن هؤلاء الأندلسيين يمثلون أقلية عنصرية غير قابلة للاندماج في المجتمع الإسباني، لا سيما وأنهم على اتصال دائم بأعداء البلاد في شمال إفريقيا والدولة العثمانية، الأمر الذي كانت تخشاه السلطات الإسبانية وتنظر إليه دائماً بكثير من الريبة الحذر[69]. ولهذا فقد حاول الملك فيليب الثاني أن يسير على سياسة العنف والقمع والاضطهاد ضد الأندلسيين. فأصدر جملة مراسيم ملكية إزاءهم، منها مرسوم سنة 971هـ/ 1563م الذي يحرم عليهم حمل السلاح إلا بترخيص من الحاكم العام، ويقضي بتسليم الأسلحة ورخص اقتنائها في مدة أقصاها خمسون يوماً، ومن يتأخر عن ذلك يعرض نفسه للأشغال الشاقة مدة ست سنوات. وقد أثار هذا القانون السخط بين الأندلسيين، لأن السلاح كان ضرورياً للدفاع عن أنفسهم لا سيما وأنهم محاطون بالأعداء من كل جانب، ويسكنون في أماكن نائية ومنعزلة[70].

---

(68) Elliott, Imperial Spain, P41, 229.

(69) IBID. P.228.

(70) عنان، نهاية الأندلس، ص340، وانظر أيضاً: محمد عبده حتاملة، التهجير القسري

وكان هذا المرسوم بداية لقوانين أخرى أشد وأقسى، فقد حاول الأسقف دون بيدرو غريرو Don pedro Guerrero الذي تولى منصب رئيس أساقفة غرناطة سنة 953هـ/ 1546م أن يتّبع سياسة أكثر فعالية مع الأندلسيين بخصوص ضمان تحولهم التام إلى المسيحية. وحضر في سنة 973هـ/ 1565م المجمع الكنسي الذي عقد في مدينة ترنت Trent بإيطاليا، الذي انتقدت فيه سياسة التسامح المتبعة مع الأندلسيين. وبعد رجوعه دعا إلى عقد المجلس الإقليمي، حيث تقرر فيه اتباع سياسة أشد حزماً مع الأندلسيين لاستكمال تنصيرهم، فاقترح هذا المجلس على الملك تطبيق قانون شارل الأول الصادر في سنة 922هـ/ 1526م، الذي أشرنا إليه سابقاً وإلى جهود الأندلسيين في تأجيل تطبيقه لمدة أربعين عاماً. وقد أحال الملك هذا المقترح إلى لجنة خاصة لدراسته وتقديم تقرير مفصل حول إمكانية تطبيقه. وكانت اللجنة مؤلفة من كبار رجال الدين، وبعض كبار الموظفين المدنيين، والقادة العسكريين وبعد عدة اجتماعات تغلب رأي رجال الدين، وأوصى المجتمعون بتشديد تطبيق الأمر الصادر عام 922هـ/ 1526م، ووافق الملك عليه في عام 974هـ/ 17 تشرين الثاني 1566م، وعين عضو محكمة التفتيش الكاردينال بيدرو ديسا Don Pedro Deza رئيساً للمجلس الملكي في غرناطة لينفذ ذلك الأمر. فأمر ديسا بطبع القانون سراً، ثم أعلنه في غرناطة ونواحيها في الأول من كانون الثاني عام 1567م (975هـ) في ذكرى سقوط المدينة، ليصبح مناسبة قومية يحتفل بها في كل عام[71].

لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني، عمان، 1982، ص23.

(71) انظر: حتاملة، التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد فيليب الثاني، ص29 ـ 32، حومد، محنة العرب في الأندلس، ص209 ـ 210، بشتاوي، الأندلسيون الموراكة، ص126.

أعطى هذا القانون مدة ثلاث سنوات للأندلسيين لتعلم اللغة القشتالية، وبعدها لن يسمح لأحد أن يكتب أو يقرأ أو يتخاطب باللغة العربية، كذلك لم يعد يعترف بأية عقود أو معاملات تجري بهذه اللغة. كما يجب أن تُسلم الكتب العربية، من أي مادة، في ظرف شهر واحد إلى رئيس المجلس الملكي في غرناطة لتفحص وتقرأ، ثم يرد غير الممنوع منها إلى أصحابها ليحتفظوا بها مدة الأعوام الثلاثة المتبقية فقط. ومنع القانون صنع الثياب العربية الجديدة، وإتلاف ما تبقى منها. أما القديمة فقد سمح بارتداء الحريرية منها لمدة عام واحد، والصوفية لمدة عامين. كما حظر التحجب على النساء العربيات، وتوجب عليهن أن يكشفن وجوههن، ويرتدين المعاطف والقبعات. كذلك حظر إجراء أية رسوم إسلامية في الحفلات الخاصة، ووجوب فتح أبواب المنازل في أثناء الاحتفال، وفي أيام الجمع والأعياد، ليتمكن رجال السلطة والقسس من رؤية ما يدور بداخلها من مظاهر ورسوم. وقد منع أيضاً بموجب هذا القانون إنشاد الأغاني القومية العربية، والتخضّب بالحناء، أو استخدام الحمامات، بل يجب هدمها سواء كانت خاصة أو عامة، كما حرم أيضاً استخدام الأسماء والألقاب العربية. وأخيراً فقد قيد هذا القانون من استخدام الأندلسيين للعبيد السود، فطالبهم بتقديم رخصهم لإعادة النظر في أمر استبقاء العبيد لديهم[72].

أثار إعلان القانون الرعب والوجوم بين سكان غرناطة، لا سيما أن

(72) انظر: عنان، المرجع السابق، ص342 ـ 343، الذي نقل نصوص هذا القانون عن المؤرخ الإسباني الذي عاصر صدوره:

Luis del Marmol Carvajal, History del Rebelion y Castigo de lo moriscos de granada, ll. cap. vl.

السلطات الإسبانية حاولت تنفيذه فوراً، وابتدأت بملاحقة العرب للتأكد من عدم حملهم للسلاح حسب القانون الصادر سنة 971هـ/ 1563م. وقد اجتمع زعماء الأندلسيين، وتباحثوا فيما يجب عمله إزاء هذه المحنة الجديدة، فاستقر رأيهم على السعي السلمي والمراجعة لدى السلطات من أجل إلغاء هذا القانون أو تخفيفه في الأقل. فرفعوا احتجاجهم أوَّلاً إلى رئيس المجلس الملكي الكردينال ديسا، ثم إلى المحقق العام الكردينال اسبينوزا Don Diego de Espinosa، وأخيراً إلى الملك فيليب الثاني.

ولكن هؤلاء لم يقابلوا وفود الأندلسيين إلا بالإهانة والإهمال، بل إن الملك فيليب الثاني لم يكلف نفسه عناء النظر في مطالبهم المرفوعة إليه، وأشار بوجوب توجيه العرائض إلى الكردينال ديسا. كذلك لم يستمع إلى نصائح الماركيز دي موندنجار Marquis de Mondejar الحاكم العسكري في غرناطة، الذي حضر إلى مدريد والتمس من الملك أن يلغي القانون، لأن تطبيقه يمكن أن يعرض إسبانيا إلى مخاطر جسيمة وحروب لا يمكن التكهن بنتائجها. كما أشار إلى أن اليأس يمكن أن يدفع بالعرب إلى الثورة، وهذا ليس في مصلحة البلاد، لا سيما وأن الأتراك العثمانيين أصبحوا على مقربة من شواطئ إسبانيا. ولكن الملك كان قد اتخذ قراره، واقتنع بوجهة نظر ديسا واسبينوزا، وأمر ماركيز موندنجار بالعودة إلى غرناطة والإسهام في تطبيق القرار مع ديسا، الذي أصبح مسؤولاً عن فرض أعمال التنفيذ[73].

---

(73) عنان، المرجع السابق، ص344: Elliott, Op cit p. 231 حتاملة، التهجير القسري لمسلمي الأندلسي في عهد فيليب الثاني، ص32 ـ 33.

ونتيجة لهذا الموقف المتزمت، لم يكن أمام الأندلسيين سوى التفكير بالثورة والمقاومة المسلحة للذود عن أنفسهم إزاء العدوان، الذي يهدف إلى تجريدهم من قوميتهم ودينهم دفعة واحدة. إن ثورة البشرات الثانية هذه كانت متوقعة تماماً نظراً للمرارة الطويلة التي تميزت بها العلاقة بين العرب والسلطة الإسبانية في جنوب إسبانيا منذ سقوط غرناطة عام 897هـ/ 1492م وإلى عهد فيليب الثاني، الذي حاول تطبيق هذا القانون الجائر بشدة.

لقد اختار الملك أن يتجاهل التحذيرات التي تلقاها من المسؤولين المختصين بشؤون العرب في إسبانيا، وكان يمكن تجنب حدوث الثورة لو لم يتصرف أعوانه من أمثال ديسا واسبينوزا بهذا الشكل من الحماقة(74) إن تجريد شعب كامل من كل مقوماته القومية والدينية، لا يمكن أن يحتمل أو يمر بسهولة التي تصورها رجال البلاط الإسباني، لا سيما إذا كان هذا الشعب ينحدر من أرومة عريقة، ويستمد حضارته من إنجازات أسلافه في هذه البلاد، من أمثال عبد الرحمن الناصر، والمنصور بن أبي عامر، وبني سراج(75).

وفضلاً عن هذا السبب المباشر الذي فجّر الثورة للمرة الثانية في البشرات، كانت هناك عوامل عديدة أثّرت في حياة الشعب العربي في الأندلس، وجعلت الأمور تسير نحو الأسوأ في ظل المآسي التي سادت

---

(74) Elliott, Op. cit, p.228.

ويعتمد هذا المؤلف في معلوماته على بحث غير منشور قدم للحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج سنة 1955، وهو بعنوان: أسباب ثورة البشرات الثانية:
The causes of the Second Rebellion of the Alpujarras.

(75) Lone - Poole, the Moors in Spain, p273.

بعد سقوط غرناطة. فقد حورب هذا الشعب أيضاً في معيشته ونظام حياته، حيث كان الاقتصاد في غرناطة وما حولها يقوم على صناعة الحرير. ولكن هذه الصناعة ابتدأت عصراً من الكساد نتيجة لسياسة الحكومة التي فرضت منع تصدير الحرير المصنَّع في غرناطة بعد سنة 957هـ/ 1550م. وكذلك زادت من الضرائب المفروضة على الحرير الغرناطي بعد سنة 969هـ/ 1561م. ولقد حدث هذا الإنحطاط في صناعة الحرير في الوقت الذي كانت فيه لجنة حكومية مشغولة بالتحقيق في ملكية الأراضي، ومصادرة ما تعتقده يجب أن يعود إلى التاج، وفي الوقت نفسه أيضاً نشطت محاكم التفتيش في غرناطة، وزادت من فعاليتها في مصادرة المزيد من ممتلكات الأندلسيين[76]، فما بين سنتي 957 ـ 987هـ/ 1550 ـ 1570م استولت محاكم التفتيش في غرناطة في كل سنة على أملاك سبعين عربياً. وقد ذكر المؤرخ جراد Garad أن حركة محاكم دواوين التفتيش استمرت متبنية هذه الطريقة، على أساس ارتفاع المبالغ المستولى عليها كل سنة، حتى وصلت هذه الحالة إلى ذروتها خلال السنوات الخمس التي سبقت ثورة البشرات، وإن أحد أسباب الثورة في الواقع ما هو إلا تعبير عن انتفاضة العرب بسبب مصادرة أملاكهم[77].

(76) Elliot, Op. cit. p. 230.

(77) K.Garad, [la Inquisicion y los moriscos Granadinos 1526 - 1580] in Bulletin Hispanique, tlxvlll, nos, 1,2,pp.63 -77.

نقلاً عن: د. لوي كاردياك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، المجابهة الجدلية (1492 ـ 1640) تعريب وتقديم: د. عبد الجليل التميمي، منشورات المجلة التاريخية المغربية، وديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، تونس، 1983، ص109.

قيام الثورة

هكذا إذن كانت الأجواء التي عاش فيها عرب الأندلس قبيل الإعلان عن تنفيذ المرسوم الملكي في الأول من كانون الثاني سنة 1567م(975هـ). أجواء تتصف بالقهر والاضطهاد، والمحاربة في المعتقد واللغة والمعيشة. وقد جاء هذه المرسوم الأخير ليؤكد لهم نية السلطات الإسبانية في اقتلاع الجذور المتبقية لشخصيتهم، وإبعادهم نهائياً عن صلاتهم القومية والدينية. ومن ثم فقد تبين لهم بالدليل القاطع عدم إمكانية الركون إلى السياسة الإسبانية، وأن الحفاظ على الكرامة والعزة القومية، ودين الآباء والأجداد، لا يمكن أن يتم إلا بحمل السلاح والمقاومة، التي ربما أدت إلى إلغاء هذا القانون المجحف أو تخفيف بعض بنوده.

ونتيجة لتجارب العرب في انتفاضاتهم السابقة، أدركوا بأن الإعداد الجيد، والكتمان هما خير الأمور لنجاح ثورتهم الجديدة. وفي هذه المرة أيضاً كان حي البيازين في غرناطة هو المنطلق للجموع العربية الثائرة. فقد تولى فكرة الثورة وإضرام نارها أحد الغرناطيين الساكنين في هذا الحي، ويدعى فرج بن فرج، وهو صباغ يرجع في نسبه إلى

أسرة بني سراج العربية الشريفة التي تمتعت بنفوذ كبير أيام الحكم العربي الإسلامي في غرناطة. وكان ابن فرج رجلاً شجاعاً وافر العزم يتمتع بالجرأة، ويتوق إلى الانتقام من مضطهدي شعبه وأمته. فاتصل بمن استطاع من إخوانه في غرناطة، وأكثر من التردد إلى مناطق البشرات للاتفاق على إعلان الثورة. وقد أدرك جميع القادة الذين اتصل بهم ابن فرج أنه لا بد من توفر عنصرين أساسيين لنجاح المقاومة الجديدة، الأول هو المشاركة الفعلية لعرب جنوب إسبانيا بأسرها، وذلك لتوفير الرجال اللازمين للحركة حتى يصعب على السلطات القضاء عليها في وقت قصير. أما العنصر الثاني، فهو العون المادي والدعم العسكري من عرب شمال إفريقيا، لا سيما تزويد الثوار بالسلاح الحديث الذي لم يكن الأندلسيون يملكون الكثير منه(78).

وتم الإعداد لتوفير هذين العنصرين، حيث قدم الغرناطيون طلباً إلى السلطات الإسبانية لجمع الأموال لبناء مستشفى للمرضى واللقطاء والفقراء خارج أسوار غرناطة، فحصلوا على رخصة ملكية للطوائف وجمع المال اللازم لذلك من أنحاء مملكة غرناطة(79). وقد استغلوا هذه الحجة لجس النبض والدعوة إلى الثورة، فجمعوا مبالغ كثيرة، وأحصوا في الوقت نفسه عدد الرجال القادرين على حمل السلاح والمقاومة، فتأكد لهم وجود ما يقارب (45) ألف مقاتل يمكن أن يسهموا في الثورة. أما بالنسبة إلى خارج إسبانيا، فقد أرسلت الوفود

(78) انظر: حومد، محنة العرب في الأندلس، ص211.

(79) Imamuddin Moriscos p.91.

وانظر: الترجمة العربية، طه، دراسات أندلسية، ص257، حتاملة، التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني، ص34.

إلى المغرب والجزائر، فوعدوا من قبل شريف مراكش بالنجدة، وكذلك فقد أرسل لهم والي الجزائر التركي علوش علي باشا بعض المتطوعين المزودين بالأسلحة[80].

شجع هذا النجاح الذي لقيه الثوار في اتصالاتهم على تحديد يوم معيَّن للقيام بالثورة، فاختاروا يوم الرابع عشر من نيسان 1568م(977هـ) الذي يصادف يوم الخميس المقدس عند الإسبان، حيث ينشغلون فيه بالاحتفالات، فيسهل تحرك الثوار ومفاجأة القوات الحكومية. ولكن أخبار الثورة أسرَّ بها بعض العملاء إلى ديسا رئيس المجلس الملكي في غرناطة، فاضطر الثوار إلى تأجيلها، واستمروا بالاستعداد خلال أشهر الصيف من سنة 976هـ/ 1568م، حيث انتقلت أعداد كبيرة من شبان غرناطة إلى مناطق البشرات سراً، وتدربوا على القتال. ثم تم الاتفاق أخيراً بين قادة الثورة على إعلانها يوم الأول من كانون الثاني سنة 1569 (977هـ).

استكمل الثوار استعداداتهم، وتم تجنيد نحو ثمانية آلاف مقاتل في وادي لكرين Lacrin، وأرجبة Orjiba وشرعوا يتجولون في البلاد بحجة بيع البراذع، واتفقوا على إشارة محددة تصدر من أعلى مرتفع في غرناطة ليبدأوا بالثورة، حيث يقوم على الفور ألفان من المقاتلين بتسلق سور الحمراء من جهة جنة العريف، بينما تندلع الثورة في ثلاثة مواقع في البيازين في وقت واحد، ثم تتجه هذه القوات إلى داخل غرناطة للسيطرة على محكمة التفتيش، والقبض على القضاة، ومهاجمة السجن

(80) حومد، محنة العرب في الأندلس، ص212.

وتحرير من فيه من العرب، ثم الالتقاء أخيراً في ساحة باب الرملة، والاستعداد للدفاع عن المدينة[81].

ولكن وقع في يوم 23 كانون الأول 1568 (976هـ) حادث في البشرات عجل بقيام الثورة، حيث اصطدم بعض الثوار بمفرزة إسبانية مكونة من خمسين جندياً، ومعهم بعض المأمورين والقضاة، بالقرب من قاديار Cadiar فأبادوهم. وكانت هذه الحادثة الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة، فعم لهيبها في كل أنحاء جنوب إسبانيا، ووصلت إلى وادي لكرين والمرية، فانقض الثائرون على رجال الحاميات الإسبانية المتواجدة في المناطق الثائرة، فقتلوا بعضهم وأسروا الآخرين، ولم يستطع هؤلاء المقاومة لاتساع نطاق الثورة وشمولها[82].

وحاول فرج بن فرج أن ينفذ خطة الثورة بالهجوم على غرناطة، ولكن نظراً لسوء الأحوال الجوية وهطول الثلوج الغزيرة على جبال سيرانيفادا، لم يستطيع الوصول إلا بنحو مائتي مقاتل فقط. وقد تمكن فعلاً من دخول المدينة، لكنه لم يحظ بمؤازرة أهلها، الذين خشوا التورط في مثل هذه المغامرة الجريئة دون أن يكون لديهم العدد الكافي من الرجال. فاضطر ابن فرج إلى الانسحاب والالتحاق ببقية القوات الثائرة في البشرات، بعد أن أعلن للسلطات الإسبانية في المدينة بشكل عملي عن بدء الثورة في مختلف أنحاء مملكة غرناطة[83].

(81) حتاملة، المرجع السابق، ص35.

(82) حومد، المرجع السابق، ص216.

(83) عنان، نهاية الأندلس، ص347، بشتاوي، المرجع السابق، ص132، حتاملة، المرجع السابق، ص37، .Elliott, Op. cit, p. 228

وكانت البشرات في ذلك الوقت بالذات قد أصبحت ميداناً فسيحاً لنشاط الثوار، الذين اشتد ساعدهم، بعد تحريرهم لمناطق عديدة وفرض سيطرتهم عليها. ففكروا في اختيار ملك عليهم ليكون رمزاً لمجد العرب القديم في غرناطة، فوقع اختيارهم على شاب من أهل البيازين، يدعى فرناندو دي فالو أي كردوبا Femando de Valor وهذا اسمه الإسباني، لكنه كان عربياً صميماً ينتمي إلى أسرة بني أمية، ويحمل اسماً عربياً يُعرف به عند أهله ومعارفه الأندلسيين، وهو: محمد. وقد اشتهر قبل انضوائه إلى الثوار بنشاطه وفروسيته، وجاهه الرفيع، حتى إنه عين مستشاراً لبلدية غرناطة. وكانت السلطات تخشى من احتمال انضمامه إلى حركات المقاومة، والتفاف العرب من حوله، فسجنته في الأيام الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة، لكنه استطاع الإفلات ليلة هجوم ابن فرج عليها في الثالث والعشرين من كانون الأول 1568م (976هـ).

التحق فرناندو دي فالور (محمد) بأهله وأقاربه من آل فالور في قرية برذنار Beznar في وادي لكرين. وهناك هرعت إليه وفود الثوار، واحتفلوا بتتويجه في السابع والعشرين من كانون الأول. وكانت مراسيم الاحتفال بسيطة، لكنها مؤثرة، فقد فرشت على الأرض أعلام عربية ذات أهلَّة، صلى عليها الملك بالحاضرين، ثم أقسم أمامهم أن يموت في سبيل الدفاع عن دينه وأمته وحرية مملكته وشعبه، وتسمّى باسم ملوكي يليق به، وهو محمد بن أمية صاحب الأندلس وغرناطة. ثم هلل الجميع وكبروا، ودعوا الله أن يوفق ملكهم ويكلل ثورتهم بالنجاح. وقد اختار محمد بن أمية عمه فرناندو الصغير، واسمه العربي، ابن جوهر للرئاسة، كما انتخب فرج بن فرج كبيراً للوزراء

Alguacil Mayor وهو أعلى منصب بعد الملك استخدمه عرب الأندلس بعد سقوط غرناطة[84].

ابتدأ محمد بن أمية بممارسة مسؤولياته الجديدة، فنظم قواته من جديد، وكلف ابن فرج بالتوجه على رأس خمسمائة فارس إلى مختلف أنحاء مملكة غرناطة وإيقاظ روح الثورة فيها. كما دعا إلى نبذ الأسماء والألقاب الإسبانية، والعودة إلى الأسماء والألقاب العربية الإسلامية. وأرسل في طلب العون من عرب شمال إفريقيا، فبعث أخاه عبد الله إلى الجزائر، ثم أتبعه بسفارة أخرى إلى المغرب بقيادة فرناندو الحبقي، وهو من أعيان وادي آش[85] كما عين عدداً من القادة لإدارة العمليات في المناطق الثائرة، منهم ميجيل دي غرانادا شعبان، قائداً لوادي لكرين، وماركوس الزمّار، قائداً لمنطقة قولجر Guajaras، وماتيو الرامي، قائداً لمنطقة المرية Almaria وفرناندو الغري، قائداً لوادي المنصورة، وفرنسسكو بورتو لماريرو بن مكنون، قائداً للمنطقة الشرقية، وجيرونيمو المالح، قائداً لمنطقة زينيت ووداي آش. كما كلف ابن أمية مرتين قايد بمحاصرة أدرا Adra في حين احتفظ بثلاثة من القادة الآخرين تحت إمرته لمعاونته في أعمال الدفاع عن البشرات وهم: الناقص، والرنداتي، وجيرنسيلو الأرشيدوني[86].

وبهذا الأسلوب استطاعت قوات الثورة أن تحقق في أيامها الأولى، لا سيما في وادي لكرين، الذي أصبح في قبضة الثوار،

(84) قارن: حتاملة، المرجع السابق، ص41، وانظر: عنان، نهاية الأندلس، ص348، حومد، المرجع السابق، ص214 ـ 215.

(85) حتاملة، المرجع السابق، ص43.

(86) حومد، المرجع السابق، ص219.

انتصارات كبيرة، وتلحق خسائر فادحة بالقوات المعادية. واشتعلت الثورة في معظم أنحاء مملكة غرناطة القديمة، لا سيما بسطة، ووداي آش، والمرية. ولم يتخلف عن الاشتراك بها سوى رندة، ومربلة Marbella ومالقة Malaga، لوجود حاميات إسبانية قوية فيها(87).

أما على الصعيد الإسباني، فقد فوجئ الملك فيليب الثاني بأخبار هذه الانتفاضة الجديدة، لاعتقاده أنه نجح في إحباط الاضطرابات في هذه المنطقة. ولقد بدا ظاهراً للعيان صعوبة إخماد هذه الثورة في وقت قصير، لا سيما لو نجح العرب في تنفيذ خططهم بالاستيلاء على مدينة غرناطة. ولم تكن الظروف العسكرية التي تمر بها البلاد ملائمة لتوفير الجند الكافي لمواجهة الثورة، بسبب استنزاف رجال الجنوب إسبانيا وقشتالة وتجنيدهم في جيش الملك فيليب الثاني في الألب، ولهذا فقد اضطر الملك إلى جلب الجند من مناطق بعيدة مثل قطالونيا Catalonia في الشمال الشرقي من إسبانيا، كما أرسل في طلب العون من لمبارديا ونابولي وصقلية. يضاف إلى ذلك أن طبيعة المنطقة الجبلية الوعرة التي قامت فيها الحركة، لم تكن ملائمة للقيام بعملية عسكرية سريعة من أجل إنهائها.

تولى مركيز موندنجار، الحاكم العسكري العام لغرناطة، مهمة التصدي للثورة بناء على طلب الملك فيليب الثاني، لأنه كان على معرفة جيدة بالمنطقة، فاستطاع أن يحقق بعض الانتصارات في الأشهر الأولى من الثورة. ولكن فيليب الثاني لم يطمئن تماماً إلى الموقف، وأمر مركيز موندنجار أن يقتسم القيادة مع مركيز بلش Marquis de Los

(87) عنان، نهاية الأندلس، ص349 ـ 350.

Veiez، ثم عهد بالقيادة العامة في مقاومة الثورة إلى أخيه غير الشرعي، دون خوان النمساوي Don John de Austria[88]، الذي وصل إلى غرناطة في الثالث عشر من نيسان 1569م/ 977هـ، وابتدأ على الفور في اتخاذ سياسة قمعية شديدة إزاء الحركة. وكان شعاره «لا رحمة ولا هوادة» دليلاً على رغبته في اجتثاث الثورة من جذورها، وقتل كل المشتركين فيها، فضلاً عن العرب المتواجدين في المنطقة، فذبح الرجال والنساء والأطفال بأمره وأمام عينيه، وتحولت قرى البشرات إلى مجازر بشرية[89].

استمرت الثورة مشتعلة بالبشرات لأكثر من سنتين، خاض الأندلسيون فيها معارك هائلة في مجابهة الجيوش والقادة الإسبان الذين تناوبوا للقضاء عليها. ولقد حدثت في بعض مراحل الثورة محاولات عديدة التوصل إلى الصلح والتفاهم، ولكن السلطة كانت تبرهن دائماً على عدم جدوى الاطمئنان إليها، لما ترتكبه قواتها من الفظائع بحق سكان البشرات الآمنين، فتنتهي تلك المحاولات بالفشل، وتعود إلى الثورة إلى الاشتعال من جديد. من ذلك مثلاً ما حدث في مدينة جبليس Jublies التي استسلمت قلعتها لماركيز مونديخار، الذي منح أهلها الأمان، وأمر بوضعهم في كنيسة المدينة. ولما كانت الكنيسة لا تتسع لهم جميعاً، ظل النساء والشيوخ والأطفال خارجها في حراسة الجنود الإسبان. وقد حاول أحد هؤلاء الجنود أن يعتدي على فتاة عربية، فقتله أحد العرب، فدب الذعر في نفوس الجنود لمقتل

(88) Elliot, Imperial Spain, P. 233, plaidy, Spanish Inquisition, p.411.

(89) Lone - poole, the Moors in spain p.278

زميلهم، وقتلوا كل النساء والشيوخ والأطفال الموجودين في خارج الكنيسة[90].

كذلك وقعت في مدينة غرناطة مذبحة مروعة أخرى زادت من نقمة الأندلسيين وأبعدتهم عن التفكير في أية محاولة لقبول الصلح أو وقف القتال. فقد أشاعت السلطات أن الثوار سيهاجمون مدينة غرناطة لإنقاذ نحو مائة وعشرة من أعيان العرب المسجونين، وهجم عليهم الحراس وذبحوهم دون سابق إنذار. ويذكر الكونت سيركور أن هذه المذبحة كانت من تدبير الكردينال ديسا رئيس المجلس الملكي في غرناطة، انتقاماً من الثوار العرب، وقد اختلقت إشاعة مهاجمة غرناطة لتغطية هذا الجرم الشائن[91].

ومما زاد في مقاومة الأندلسيين واستمرارهم في الإصرار على القتال والثورة، ما قام به دون خوان النمساوي، الذي قرر نفي أهالي غرناطة، لا سيما الذكور منهم الذين تتراوح أعمارهم بين عشر وستين سنة، وإرسال معظمهم إلى قشتالة حتى لا يلتحقوا بالثوار. وقد تمت موافقة الملك فيليب الثاني على هذا الأمر، وبذلك ضمن الدون خوان انقطاع أي مدد يمكن أن يحصل عليه الثوار من أكبر المدن الأندلسية

---

(90) حومد، المرجع السابق، ص225، حتاملة، المرجع السابق، ص47 ـ 48، وانظر أيضاً: Lane - poole, Op, cit, p. 277.

(91) انظر رواية الكونت سيركور التي نقلها حومد، المرجع السابق، ص230: Comte de Circourt, Histoire des Arabes d'Espagne [ou des mors mudejaress et der morisques sous la domination des chretiens], Paris 1846, vol.ll p.406، وقارن: عنان المرجع السابق ص351 حتاملة، المرجع السابق ص53، Lone - poole, op, cit, p277.

في منطقة الجنوب، وقد أثر ذلك في معنويات الثوار، وقلل من إمكانية نجاح الثورة.

وهناك عوامل أخرى قللت من إمكانية توصل الثوار إلى انتصار بارز على القوات الإسبانية، وتحقيق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها. ويأتي على رأس هذه العوامل، عدم الانسجام الكامل بين قادة الثورة وزعمائها. وقد لعبت الخيانة دوراً بارزاً في هذا المجال، حيث دبر بعض ذوي النفوس الضعيفة في معسكر محمد بن أمية مؤامرة لاغتياله، متّهمينه إياه بالتقاعس في الحرب، ومحاولته تصفية بعض العناصر التركية المتطوعة، التي جاءت من الجزائر للمساعدة في الحرب إلى جانب الثوار. وهكذا طويت صفحة ناصعة من تاريخ هذا البطل الذي حاول أن يعيد للعرب في الأندلس بعضاً من عزتهم وكرامتهم، فقتل على يد أنصاره وأقرب الناس إليه. وقد اختار زعماء الثوار ملكاً جديداً بدله، هو ابن عمه دييغو لوبث Diego Lopez، المعروف بابن عبو، فتسمى باسم مولاي عبد الله محمد بن عبو ملك الأندلسيين[92].

كان ابن عبو يتصف بالشجاعة والعزم والفطنة، واستطاع أن يحصل على تأييد والي الجزائر العثماني، الذي أرسل إليه بعض التعزيزات والذخيرة. واستطاع أن يجمع جيشاً قوياً مدرباً قدّر عدده بنحو عشرة آلاف مقاتل. ولكن القوات الإسبانية زادت من استعداداتها، لا سيما بعد تولي دون خوان النمساوي القيادة، فحدثت معارك طاحنة بين الجانبين، كان نتيجتها الكثير من الضحايا. وقد خشي الإسبان من

(92) حومد، المرجع السابق، ص239، حتاملة، المرجع السابق، ص67 ـ 68: وانظر: Imamuddin, Moiscos, p91. الترجمة العربية، طه، دراسات أندلسية، ص258،

عواقب هذا الصراع الذي مضى عليه نحو سنتين دون أن ينتهي بالقضاء على المقاومة العربية، ففكروا في الجنوح إلى شيء من اللين والمصالحة.

فأرسل دون خوان إلى أحد قادة الثورة، وهو الزعيم فرناندو الحبقي، يفاتحه في أمر الصلح. وفي الوقت نفسه مال الملك ابن عبو أيضاً إلى الصلح والمسالمة، واستخلاص ما يمكن لمصلحة الأندلسيين. ولكن الشروط التي توصل إليها الحبقي لم ترض ابن عبو وباقي الزعماء، لا سيما وأنهم لمحوا فيها نية السلطات إلى نفيهم ونزعهم عن أوطانهم. ففيم كانت الثورة إذن وفيم كان النضال؟ لقد ثاروا لأن إسبانيا أرادت أن تحرمهم من لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، فكيف بها الآن تريد أن تحرمهم من وطنهم الغالي. الذي يضم كل تراثهم وأمجادهم وذكرياتهم؟[93].

وهكذا انهارت مفاوضات الصلح وانتهت باتهام الحبقي بالخيانة وإعدامه. أما مولاي عبد الله محمد بن عبو، فقد وقف موقفاً بطولياً، ورد رسل دون خوان النمساوي معلناً إليه أنه سيترك الأندلسيين أحراراً فيما يقررونه من أمر مستقبلهم، وأنه يأبى الخضوع، ولن يستسلم ما دام فيه عرق ينبض، ولو بقي وحده في البشرات، وأنه يؤثر الموت مسلماً مخلصاً لدينه ووطنه وقومه على أن يحصل على ملك إسبانيا بأسره. وكان هذا التحدي كافياً لأن يبذل دون خوان قصارى جهده في القضاء النهائي على الثورة، فشن هجوماً شاملاً على منطقة البشرات يشاركه فيه القائد لويس دي ريكسنس Luis de Requesens الذي استقدمه فيليب

(93) عنان، المرجع السابق، ص356، وقارن: حتاملة، المرجع السابق، ص76 ـ 77.

الثاني من إيطاليا للمساعدة في إخماد الثورة. واضطر مولاي ابن عبو للانسحاب إلى المناطق الوعرة، بعد أن استشهد معظم رجاله. وقد استطاع الإسبان أن يغروا بعض أتباعه باغتياله، فتم ذلك في شهر آذار سنة 1571م/ 979هـ[94].

بعد استشهاد مولاي عبد الله محمد بن عبو أدرك بقية الثوار في البشرات أنه لا فائدة من المقاومة، فطلبوا الأمان، ووضعوا أسلحتهم، فانتهت بذلك هذه الثورة الكبيرة، التي علق عليها بقايا عرب الأندلس آخر أمل لهم في النجاة من القوانين الجائرة التي فرضتها عليهم السلطات الإسبانية، وكان من الممكن أن تأخذ أحداثها اتجاهاً آخر أكثر إيجابية، لو أسهم فيها بقية عرب إسبانيا، لا سيما بلنسية وأرغون، أو أنها تلقت الدعم والتأييد الحقيقيين من لدن حكومات المغرب العربي، والدولة العثمانية، على الرغم من الاستغاثات والرسل الكثيرة التي أرسلها الثوار إلى هذه البلدان.

(94) راجع: عنان، المرجع السابق، ص356، 359، حومد، المرجع السابق، ص245 ـ 246، حتاملة، المرجع السابق، ص78 ـ 79.

نتائج ثورة البشرات الثانية

انتهت هذه الثورة التي تمثل المقاومة العسكرية الأخيرة لعرب الأندلس في وجه السياسة القمعية المنظمة التي هدفت إلى إفنائهم وتجريدهم من قوميتهم ودينهم، باستشهاد ما يقارب عشرين ألف عربي، وأسر واستعباد ونفي العدد الأكبر من الأندلسيين الباقين على قيد الحياة[95]. وقد أسلفنا الإشارة إلى محاولة دون خوان النمساوي لتهجير سكان غرناطة وإبعادهم إلى قشتالة، كإجراء وقائي لضمان عدم انضمامهم وتأييدهم للثورة، وقد تم بموجب هذا الإجراء الذي نفذ في حزيران 1569م/ 977هـ تهجير ما يقارب (35) ألف عربي من غرناطة. ثم أصدر الملك فيليب الثاني مرسوماً آخر في تشرين الأول 1570م/ 978هـ، قضى بترحيل جميع الأندلسيين من مملكة غرناطة دون استثناء، ومصادرة أملاكهم وعقاراتهم، وتوزيعهم في مناطق استرامادورا Estremadura، وجليقية Galicia، وقشتالة القديمة Old Castile ومملكة ليون Leon، ومناطق إشبيلية. وكان مجموع ما هجّر في هذه المرحلة الثانية يقدر بنحو (50) ألف شخص. ولم يؤخذ أحد إلى بلنسية ومرسية

(95) Lane - poole, the moors in Spain, pp. 278 - 279.

وأرغون خوفاً من اتصالهم بعرب هذه الأماكن، وتكتلهم من جديد للقيام بثورة أخرى على السلطة[96].

وبسبب سرعة تنفيذ هذه القرارات، عانى الأندلسيون من مآس كثيرة لعدم توفر الضروريات البسيطة من طعام وماء وكساء، لذا فقد توفي عدد كبير منهم في الطريق، كما نهبهم رجال الحكومة، الذين فتكوا أيضاً بالنساء والأطفال. أما الذين سلموا منهم فقد عانوا من مرارة الغربة والتأقلم في بيئتهم الجديدة العادية، والاشتغال بالأعمال الوضيعة[97]. ولم تنته متاعب الأندلسيين، بل توالت عليهم قرارات النفي والإبعاد والمصادرة في السنوات التالية من حكم الملك فيليب الثاني، وأصبحت جميع الممتلكات التي كانت لديهم في مملكة غرناطة، مهما كان نوعها وحالتها ملكاً شخصياً للملك[98] الذي وزعها بعد ذلك على المستوطنين الإسبان الذين جلبوا من أنحاء جليقية، والإستريـاس Asturias وليون، ومناطق أخرى من شبه الجزيرة الآبيرية، لسد النقص الحاصل في السكان بمنطقة غرناطة، وكان عدد هؤلاء يقدر بنحو (50) ألف شخص[99].

(96) انظر: حتاملة، التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني، ص89 ـ 90ك وقارن: بشتاوي، الأندلسيون، المواركة، ص149 ـ 150، 152.

(97) عنان، نهاية الأندلس، ص358، وقارن: حومد. محنة العرب في الأندلس، ص236، Plaidy, Op. cit, p412.

(98) انظر: حتاملة، المرجع السابق، ص92 ـ 93.

(99) Elliot, Op, cit, p253 - 236.

المبحث الخامس

المقاومة السلبية والتشبّث بالعقيدة والثقافة العربية الإسلامية

على الرغم من كل محاولات القهر والاستبداد التي مورست إزاء العرب في إسبانيا، ظلوا قوة أدبية واجتماعية يخشى بأسها. ولم يتركوا تراثهم الروحي القديم، بل حافظوا عليه في سرائرهم، متحدّين دواوين محاكم التفتيش. لكنهم دفعوا ثمن ذلك غالياً، فعاشوا في إرهاب مستمر، لأنهم كانوا موضع شك دائم، فكانت أبوابهم تطرق في الليل، يساق رجالهم ونساؤهم إلى زنزانات دواوين التحقيق، وما يصاحبها من تعذيب تقشعر له الأبدان. ولم يكن المسؤولون عن هذه الأحكام يلاقون صعوبة في إيجاد اتهام لعربي محتجز، فلوائح الممنوعات التي يمكن أن يرتكبها الشخص الأندلسي كثيرة، فإذا استحم أو اغتسل، فهو يمارس عادة عربية وطقساً إسلامياً محرماً، وإذا طلت المرأة يديها بالحناء، فهي مرتدة، وإذا تكلم الأندلسي باللغة العربية، أو ارتدى

ملابسه القومية، أو أقام حفلاً لختان ابنه، أو عُرف عنه الامتناع عن أكل لحم الخنزير أو شرب الخمر، أو صلى باتجاه القبلة، أو ارتدى ثياباً نظيفة يوم الجمعة، فهو مرتد عن دينه الجديد، ويجب معاقبته واضهاده، وقد تصل العقوبات في كثير من الأحيان إلى الحرق علناً[100].

ولكن على الرغم من هذه الممارسات الإرهابية، كان الكثير من عرب الأندلس لا يبالون بما ينتظرهم من تعذيب، ويعلنون عن آرائهم، إذا ما استفزوا، بكل جرأة. وتكشف وثائق ديوان التحقيق عن قضايا كثيرة تحمل هذا الطابع، الذي إن دل على شيء إنما يدل على ترسخ جذور العقيدة، ومحاولة الدفاع عنها مهما كلف ذلك من تضحيات. وقد أورد الأستاذ لوي كاردياك Louis Cardillac في رسالته الجامعية التي تقدم بها للحصول على دكتوراه الدولة في فرنسا، مجموعة كبيرة من هذه الحالات التي تشير إلى التشبث بالعقيدة، والأمل في استرجاع الهوية العربية. من ذلك مثلاً قضية أندرس لوبيث Andres Lopez، وهو عربي من الذين نفوا بعد ثورة البشرات، فقد سيق في مدينة يابس Yapes إلى محاكم التفتيش لأنه تكلم عن أحداث بلاده غرناطة، والسنوات التي قضاها بها في أثناء الثورة، وقد ختم كلامه بالتعبير عن أمله «في استرجاع هويته العربية قبل أن يموت»[101]. وفي حالة أخرى، لم تتماسك إحدى العربيات في مدريد، واسمها الإسباني إيزابيل Izabel عندما شتمها أحد الأفراد مسيئاً إلى عروبتها، فردت قائلة: «نعم أنا

(100) cf. Plaidy, the Spanish Inquisition, pp.279 - 280.

(101) كاردياك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، ص23.

عربية، ذلك أن أبي وأمي كانا وماتا عربيين، وأنا أيضاً عربية وسأموت عربية»[102]. وفي سنة 981هـ/ 1573م عندما رجم لورنزو لوبيث Lornazo Lopez بالحجارة، وهو عربي من طليطلة، بتهمة ممارسته لبعض التقاليد العربية والإسلامية، صاح قائلاً: «إني فعلاً عربي حتى نخاع العظام»[103].

وتدل هذه الأمثلة وغيرها على بقاء الأندلسيين طول المدة من سقوط غرناطة إلى لحظة النفي النهائي من إسبانيا محتفظين بعروبتهم وعقيدتهم، وإنهم كانوا يزاولون شعائرهم الدينية خفية، ويكتبون تعاليمهم باللغة القشتالية المكتوبة بالأحرف العربية، وهي التي تعرف بالألخاميادو Aljamiado، أي الأعجمية[104].

وقد اتبعوا أسلوب الكتمان والاحتياط، أي «التقية» في ممارسة شعائرهم الدينية، استناداً إلى فتاوى بعض الفقهاء، وذلك للتمويه على الأعداء خشية انكشاف أمرهم، والتعرض للتحقيق أمام داووين محاكم التفتيش.

ومن جهة أخرى، ألزم فقهاء آخرون عرب الأندلس بضرورة الهجرة، ومغادرة إسبانيا إلى حيث يمكنهم ممارسة شعائرهم الدينية

(102) المرجع نفسه، ص23.

(103) المرجع نفسه، ص30.

(104) انظر: عنان، نهاية الأندلس، ص363، وانظر أيضاً: محمد نجيب بن جميع، اللغات الموريسكية والخمية المحاكاة، بحث منشور ضمن أعمال المائدة المستديرة العالمية الأولى للجنة العالمية الأولى للدراسات الموريسكية الأندلسية حول الأدب الألخميادو ـ الموريسكي، منشورات مركز البحوث في علوم المكتبات والمعلومات، بإشراف: د. عبد الجليل التميمي، تونس، 1986، ص18.

دون خوف أو وجل[105]. ولكن هؤلاء الفقهاء لم يقدِّروا ظروف الأندلسيين، وصعوبة الهجرة بالنسبة لكثير منهم، لما كانت تتطلبه من مال وجهد ومشقة، وما يصاحبها من مخاطر قد تؤدي بحياة القائمين بها. فكان لهذه الفتاوى أسوء الأثر على مصير الجماعات الأندلسية الباقية في إسبانيا، التي اتهمت بالكفر، وهي مقيمة في الجحيم الذي كانت تعانيه، لعدم استطاعتها الهجرة[106]. وقد اضطرت هذه الجماعات الباقية إلى الالتجاء إلى «التقية» التي اتخذوها وكأنها أملهم الوحيد للنجاة، وطريقتهم التي لا يقدرون على سواها للحفاظ على الحياة في إطار المجتمع المعادي بهم. وقد تحدث أحد الأندلسيين الملتجئين إلى تونس، وهو مؤلف مخطوط رقم 9653 المحفوظ في المكتبة الوطنية بمدريد، عن تجربة مواطنيه مع الإسبان، والتزامهم السري بعقيدتهم قائلاً: «اضطهدوا أمتنا الأندلسية بالسجون وبالتعذيب والقتل ومع كل هذا، فإن أتباعنا قد حافظوا بشدة على عقيدتهم الصادقة وتظاهروا باتِّباع عقيدة أخرى، في حين أن قلوبهم تؤمن بشيء آخر...»[107].

وهكذا لم يتخلَّ الأندلسيون مطلقاً عن أصلهم وعقيدتهم بعد نحو (123) عاماً على سقوط غرناطة، على الرغم من أن محاكم دواوين

---

(105) أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء أفريقية والأندلس والمغرب، إشراف د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981: 2/ 119 ـ 140، وانظر أيضاً: نص الفتوى الخاصة بهذا الأمر للونشريسي التي حققها د. حسين مؤنس بعنوان: «أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر» صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، م5، مدريد، 1957، ص129 ـ 191.

(106) قارن: المرجع السابق، مقدمة الدكتور مؤنس، ص133 ـ 134، 144 ـ 145، 146.

(107) انظر: كاردياك، المرجع السابق، ص93 ـ 94.

التفتيش كانت «تحرقهم لأنهم عرب»، وإن عملية النفي النهائية التي التجئت إليها السلطات الإسبانية توضح تماماً أن محاكم التفتيش فقدت كل أمل في الانتصار على الأندلسيين[108]. حيث لم تفلح جميع المعاملات اللاإنسانية، والملاحقات، والمصادرات، أن تجتث جذور العرب من الأندلس، ولم تستطع حملهم على التخلي عن قوميتهم وعقيدتهم وأرضهم التي شهدت عظمتهم ومجدهم. لهذا فقد اتجه تفكير السلطات الإسبانية، منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي/ العاشر الهجري، إلى التخلص نهائياً من جميع الأندلسيين، وذلك بنفيهم خارج البلاد.

(108) المرجع نفسه، ص100 ـ 101.

قرار الإبعاد النهائي لعرب الأندلس خارج شبه الجزيرة الآيبيرية

كانت السلطات الإسبانية تخشى دائماً من ازدياد نفوذ الدولة العثمانية في البحر المتوسط، واحتمال مهاجمتها للسواحل الشرقية من البلاد، وكذلك من مشاريع سلاطين المغرب في غزو أراضيها، وتتهم الأندلسيين بالتواطؤ معهم، فكانت هذه المسألة حجة دائمة لتبرير أي إجراء قاسٍ يتخذ ضدهم[109]. فضلاً عن ذلك فإن عملية النفي الداخلية التي طبقت في عهد فيليب الثاني على عرب منطقة غرناطة، لم تؤد إلى حل المشكلة، بل نقلتها إلى أماكن أخرى من البلاد، لا سيما قشتالة، فأصبحت هناك أقليات عربية متفرقة في إسبانيا، مثل بلنسية، حيث كان يعيش نحو (135) ألف عربي في سنة 1018هـ/ 1609م، وربما كان هذا العدد يشكل نحو ثلث مجموع سكان مملكة بلنسية. وكانت نسبة زيادة السكان بين العرب في ارتفاع مستمر، حيث بلغت نحو 70٪ فيما بين

---

(109) cf. plaidy, the Spanis Inquisition, p.413.

سنتي 961 ـ 1018هـ/ 1553 ـ 1609م، يقابلها فقط 45٪ فيما بين السكان الإسبان. وقد شكل هؤلاء العرب مجتمعاً مغلقاً عرف بـ«أمة النصارى الجديدة لعرب مملكة بلنسية»، وإن تماسك هذا المجتمع كان يثير دوماً المخاوف لدى الإسبان(110).

وقد أدرك أحد الأندلسيين، الذي هاجر إلى المغرب قبيل الإبعاد النهائي لعرب الأندلس بنحو اثنتي عشرة سنة، هذه الأسباب. ففي رواية له، يشير إلى وضع العرب في إسبانيا وازدياد نسبتهم بسبب عدم مشاركتهم في حروب الدولة، التي تفني كثيراً من الناس، وإنهم كانوا أيضاً يمنعون من الركوب في البحر، لضمان عدم هروبهم من البلاد، وبالتالي فإنهم لا يتعرضون إلى أخطاره والفناء فيه مثل بقية سكان البلاد، وإنهم كانوا يتزوجون وينجبون كثيراً فيزداد عددهم، في حين أن عدداً كبيراً من الإسبان كانوا قساوسة، أو في الرهبنة، فلا يتزوجون ولا ينجبون، وهكذا ازدادت النسبة مع الأيام، مما أدى إلى تخوف الإسبان وتفكيرهم في إخراج العرب من الأندلس(111).

ونتيجة لهذه الأسباب، ولفشل الإسبان في تحويل العرب عن عروبتهم وعقيدتهم، ولعوامل سياسية أخرى سادت في عهد الملك فليب الثالث (1007 ـ 0131هـ/ 1598 ـ 1621م)، وما رافقها من نكوص في السياسة الخارجية، وهزائم أمام هولندا وغيرها من الدول الأوروبية، كان لا بد من اتخاذ إجراء داخلي يحوّل أنظار الشعب عن تلك

(110) Elliot, Imperial Spain, p.300.

(111) أحمد بن قاسم الحجري الأندلسي «أفوقاي»، ناصر الدين على القوم الكافرين، تحقيق، محمد رزوق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، 1987، ص109.

الهزائم، بإصدار قرار يتضمن الإبعاد النهائي لعرب الأندلس، وضرب الوجود العربي الأخير في إسبانيا[112]. فصدر مرسوم النفي المتعلق بعرب بلنسية في أيلول سنة 1609م/ محرم 1018هـ، ثم تلته مراسيم أخرى عام 1019هـ/ 1601م تتعلق بعرب مرسية، وغرناطة، وبيان، وقرطبة، واشبيلية، وأرغون. ثم تتابعت المراسيم الأخرى في الأعوام اللاحقة، حتى سنة 1023هـ/ 1614م[113].

ابتدأت نصوص قرار الإبعاد بذكر جهود الإسبان ومحاولاتهم المتكررة التي أخفقت في تنصير الأندلسيين، وضمان ولائهم، كما نوهت بخيانتهم واتصالهم بالعثمانيين وسلاطين مراكش. ولهذا فقد استقر رأي الملك على نفيهم جيمعاً إلى المغرب. ويجب أن يرحَّلوا مع أولادهم خلال ثلاثة أيام من نشر هذا القرار، ويتجمعوا في الموانئ التي تحددها لهم السلطة، وأن يحملوا من الأثاث والأمتعة ما يستطيعون حمله، ليركبوا في السفن التي أعدت لهم، وإن من وجد بعد ثلاثة أيام يكون عرضة للنهب والمحاكمة والقتل كذلك يعاقب بالموت من دفن شيئاً من أمتعته أو ماله، أو أحرق شيئاً من الزرع أو الأشجار. وقد نص القرار على استبقاء 6٪ فقط من العرب للانتفاع بهم في العمل بمعاصر السكر، وحقول الرز، والري، وليعلِّموا السكان الجدد. ويتم اختيار من يتبقى من هؤلاء من قبل السادة، من بين الأسر الأكثر خبرة وولاء للدولة والكنيسة. وسمح للأطفال بالبقاء إذا كان

---

(112) Elliot,k op, cit, p.300.

(113) محمد عبده حتاملة، التهجير القسري للموريسكيين خارج شبه جزيرة أيبيريا في عهد الملك فيليب الثالث، مجلة دراسات، م10، العدد1، الجامعة الأردنية، عمان، 1983، ص113.

عمرهم لا يزيد عن أربع سنوات، إذا رضي آباؤهم والأوصياء عليهم. أما أولئك الذين هم دون سن السادسة، فقد سمح لهم بالبقاء مع أمهاتهم، إذا كانوا من آباء إسبان وأمهات عربيات. أما إذا كان الأب عربياً والأم إسبانية أصلية، فينفى الأب ويبقى الأولاد دون السادسة مع أمهم. كذلك سمح ببقاء الأندلسيين الذين أقاموا مع الإسبان مدة عامين، ولم يختلطوا بجماعتهم، إذا زكّاهم القسس. وحظر القرار إخفاء الهاربين أو حمايتهم، ويعاقب المخالف بالأشغال الشاقة لمدة ستة أعوام. كذلك حظر على الجنود التعرض للمنفيين في الطريق. وأخيراً نص القرار على رجوع عشرة من المنفيين العرب في كل نقلة ليشرحوا لجماعتهم كيفية سير عملية النقل إلى الأماكن الجديدة(114).

تمت المباشرة بتهجير عرب بلنسية قبل غيرها لأنهم أشد خطراً، بسبب كثرة عددهم وتوزعهم في مجموعات متكاملة من الجبال، وتمكنهم من الاتصال بإخوانهم في المغرب. أما بقية المناطق فقد اتخذت فيها إجراءات مماثلة. وتوالى النفي للأندلسيين طيلة السنوات التالية حتى عام 1023هـ/ 1614م، حيث هُجرت آخر مجموعة من ميناء مالقة باتجاه مارسيلية في فرنسا(115). ونفذت عمليات النفي في كل مكان بصرامة ووحشية، واستمرت السفن وطوابير المهجرين لأعوام تزيد عن الستة، تحمل هؤلاء الأندلسيين المعذبين، وتلقي بهم في أماكن مختلفة من الثغور الإفريقية، والفرنسية، وغيرها. وعانى عرب أرغون في طريقهم إلى فرنسا من الكثير من المتاعب، وتوفي الكثير

(114) الحجري، ناصر الدين على القوم الكافرين، ص111 ـ 113، وانظر أيضاً: عنان، نهاية الأندلس، ص379 ـ 380، حومد، محنة العرب في الأندلس، ص269 ـ 270.

(115) حتاملة، المرجع السابق، ص114، 121، .Plaidy, op, cit, pp, 413 - 415

منهم نتيجة حرارة الصيف الشديدة، وكانت قصة رحيلهم من القصص التي تتسم بإنعدام الرحمة، والطمع، والطيش، واللاإنسانية. ولم تقلّ معاناة بقية المبعدين في الأماكن الأخرى عن هؤلاء. وقد وصفت عملية النفي عامة، بأنها من أكثر القصص المؤلمة في التاريخ، بل من العسير العثور على نظيرها في أحداث العصور الوسطى أو الحديثة، وإنها من أشنع الأفعال وأكثرها بربرية في تاريخ البشرية(116).

ذهب غالبية المبعدين الذين نجوا من الموت إلى شمال إفريقيا، حيث سكنوا فاس، والرباط، وتطوان، وسلا، ووهران، وتونس، وتلمسان، والجزائر. كما وصل جماعة منهم، عن طريق الثغور الإيطالية أو فرنسا، إلى مصر والشام والقسطنطينية(117). وهناك خلاف بين المؤرخين بشأن المجموع الكلي لهؤلاء المنفيين، فقد قدّر أحد الأندلسيين، الذين غادروا إسبانيا إلى تونس قبل النفي بقليل، عددهم بنحو (600) ألف عربي(118). ويشير لين بول إلى ما يقارب هذا الرقم، فيذكر أن عدد المبعدين سنة 1019هـ/ 1610م بلغ نحو نصف مليون شخص. أما المجموع الكلي للمنفيين العرب منذ سقوط غرناطة إلى العقد الأول من القرن السابع عشر، فكان نحو ثلاثة ملايين عربي(119).

---

(116) Imamudin, moriscos, pp. 93 الترجمة العربية، طه، دراسات أندلسية، ص 262 ـ 263.

(117) انظر: المقَّري، نفح الطيب، 41/ 528، محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني، المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق: محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، 1967، ص204، عنان، نهاية الأندلس، ص384، 390.

(118) انظر: عنان، المرجع السابق، ص385 ـ 389، وهو ينقل عن مخطوط عربي لمحمد عبد الرفيع الأندلسي المتوفي سنة 1052هـ/ 1652م.

(119) The Moors in Spain, p. 279.
وقارن: حتاملة، المرجع السابق، ص121 ـ 122، بشتاوي، الأندلسيون المواركة، ص171، Elliot, Op, cit, pp. 301 - 302.

وقد استطاع بعض المهجرين الرجوع إلى إسبانيا، لاسيما أولئك الذين لم يستطيعوا التأقلم في مهاجرهم الجديدة. فاتخذت ضدهم إجراءات قاسية، وأسروا ليعملوا عبيداً على سفن الملك، كما أرسلت النساء للخدمة في بيوت الإسبان، واحتجز الأطفال دون سن السابعة في عهدة رجال الدين ليشبوا على الإيمان الراسخ بالمسيحية[120].

ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات يصعب الاعتقاد بأن إسبانيا استطاعت أن تقضي على آثار العرب وحضارتهم فيها، بعد أن دامت مزدهرة لمدة ثمانية قرون، وفي وسع المرء أن يلمس في تكوين المجتمع الإسباني الحاضر، لا سيما في الجنوب كثيراً من الخلال، والظواهر، والعادات، التي ترجع في أصلها إلى تراث العرب وحضارتهم الزاهرة. كذلك لم ينتبه الإسبان وهم في غمرة الابتهاج بإبعاد الأندلسيين وتهجيرهم نهائياً من وطنهم، أنهم أساءوا إلى البلاد إساءة كبيرة، لأن النفي أثَّر أثراً بالغاً في النواحي الاقتصادية والسياسية والدينية في إسبانيا: فقد ترك الأندلسيون فراغاً كبيراً جداً في الحياة الاقتصادية، لأنهم كانوا من خيرة السكان وأكثرهم نشاطاً وإسهاماً في خزينة الدولة. فبرحيلهم أغلقت الكثير من المصانع، وهُجرت الحقول، وتعطلت نظم الري، وهُوجمت الشواطئ الإسبانية، وملئت حزناً ورعباً نتيجة تحول الكثير من المنفيين إلى مجاهدين في البحر، يحاولون الانتقام لأنفسهم من الذين اضطهدوهم وشرَّدوهم من بلادهم[121]. فكانت محاولاتهم هذه، هي الشكل الأخير للمقاومة العربية الإسلامية، التي لم يتخل عنها هؤلاء الأحرار حتى بعد نفيهم وإكراههم على مغادرة وطنهم، الفردوس المفقود.

---

(120) حتاملة، المرجع السابق، ص120 ـ 121.

(121) المرجع نفسه، ص122 ـ 123، وعن نتائج النفي انظر أيضاً: Elliot, Op. cit, pp. 302 - 303, Plaidy, Op, cit, p. 415 بشتاوي، المرجع السابق، ص175 ـ 180.



قائمة المصادر والمراجع

أ - المصادر الأولية:

1 ـ ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق: محمد شمام، تونس، 1967.

2 ـ الحجري، أحمد بن قاسم، ناصر الدين على القوم الكافرين، تحقيق: محمد رزوق، الدار البيضاء، 1987.

3 ـ السلاوي، أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، 1955.

4 ـ مجهول، نبذة العصر في أخبار بني نصر، نشر: الفريد البستاني، المغرب، 1930.

5 ـ المقَّري، أحمد بن محمد، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه، القاهرة، 1939، أعيد طبعه بالمغرب 1978.

6 ـ . . . . . .، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968.

7 ـ الونشريسي، أحمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، إشراف، محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

8 ـ . . . . . . «أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب عن وطنه النصارى ولم يهاجر» تحقيق: حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، م5، مدريد، 1957.

ب ـ المراجع الثانوية:

9 ـ بشتاوي، عادل سعيد، الأندلسيون المواركة، دمشق، 1985.

10 ـ التواني، عبد الكريم، مأساة انهيار الوجود العربي بالأندلس، الدار البيضاء، 1967.

11 ـ ابن جميع، محمد نجيب، اللغات الموريسكية والخمية المحاكاة، الأدب الالخميادو ـ الموريسكي، منشورات مركز البحوث في علوم المكتبات والمعلومات، بإشراف عبد الجليل التميمي، تونس، 1986.

12 ـ حتاملة، محمد عبده، التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين (1474 ـ 1516)، عمان، 1980.

13 ـ . . . . . . محنة الأندلس عشية سقوط غرناطة وبعدها، عمان، 1977.

14 ـ . . . . . . حالة الموريسكيين إبان حكم الملكة خوانا المعتوهة (1479 ـ 1555م) مجلة دراسات، 80، العدد 2، عمان، 1981.

15 ـ . . . . . . الملك شارل الأول وموقفه من مظالم الموريسكيين إبان زيارته لغرناطة عام 1526م، مجلة الدراسات، م 9، العدد 2، عمان، 1983.

16 ـ . . . . التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني (1527 ـ 1598م)، عمان، 1982.

18 ـ حومد، أسعد، محنة العرب في الأندلس، بيروت، 1980.

19 ـ طه، عبد الواحد ذنون، تحالف الممالك الإسبانية وأثره على سقوط غرناطة، مجلة البحث العلمي، العدد 34، الرباط، 1984.

20 ـ . . . . . دراسات أندلسية، الموصل، 1986.

21 ـ عنان، محمد عبد الله، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصّرين، القاهرة، 1966.

22 ـ كاردياك، لوي، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، تعريب: عبد الجليل التميمي، تونس، 1983.

المراجع الأجنبية:

23 - Elliott.j.H,Imperial Spain ,London, 1969.

24 - Gayangos,p.The History of the Muhemmedan. Dynasties in Spain,New York,1964,reprint of London edition 1840 - 43, vol.1.

25 - Imamuddin . S. m, Moriscos, Islamic Culture, Vol. 33, 1959.

26 - Jackson. C, The Making of medieval Spain, London, 1972.

27 - Lane - Poog. S, The moors in Spain, The edition, London, 1888.

28 - Mackay. A, Spain in the Middle Ages, London, 1977.

29 - Plaidy. j, The Spanish Inquisition , London, 1978.

30 - Prescott. W. H, History of the Reign of Ferdinand akd Isabella the

catholic, Abridged and edited by, C. Harvey Gardiner, London, 1962.

31 - Watt. W. M. A History of Islamic Spain , Islamic Surveys 4, Edinburgh, 1967.

المحتويات